

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٢٨

الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

كما نود أن نعبر عن تهنئتنا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وأن نشيد به على نشاطه الدؤوب في خضم أحداث مثيرة كثيرة.

إن المناقشة العامة في الدورة التاسعة والأربعين تعبر عن منطق فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث خف عبء التكتلات، والمواجهات الإيديولوجية والتهديدات النووية، الأمر الذي يهيئ ظروفًا مؤاتية لنوع جديد من الصلات بين الأمم والشعوب.

وما من شك في أن التغيرات السياسية والتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التي طرأت على الساحة الدولية ستكون لها انعكاسات على هيكل الأمم المتحدة وعلى أدائها.

والأمم المتحدة التي أنشئت قبل ٤٩ عامًا، عاشت طويلاً في سياق تكتلات وإيديولوجيات الاستقطاب الثنائي، واليوم إن منظمنا مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى مواجهة تحديات السياسة الدولية بطريقة مختلفة.

لكن الاتجاه الإيجابي الذي بدأ يظهر على الصعيد الدولي بفضل تضافر جهود أطراف كثيرة تحرص على المحافظة عليه تحبطه من ناحية أخرى بؤر التوتر والصراع العديدة في مناطق مختلفة من العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول هو وزير خارجية غينيا - بيساو، سعادة السيد مارسيلينو ليما، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ليما (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي، أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم عن جدارة رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن وجودكم، شقيقي العزيز، على رأس الجمعية دليل واضح على التزام بلدكم، كوت ديفوار، بالدفاع عن المثل العليا الدولية والنهوض بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. وعلاوة على هذا، إن قدرتكم الشخصية وخبرتكم الدبلوماسية الثرية التي اكتسبتموها على مدى الأعوام ضماناً لنجاح مداولاتنا. وبلدي، غينيا - بيساو، الذي هو أحد نواب الرئيس، يود أن يؤكد لكم أنه سيتعاون معكم على أكمل وجه وسيكون تحت تصرفكم تماماً.

كما نوجه الشكر والتهنئة أيضاً إلى سلفكم اللامع، السيد صمويل انساني، على الحكمة التي أدار بها أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86622

هذين البلدين، ولا سيما "العملية الفيروزيّة" التي اضطلعت بها فرنسا.

وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز، ويؤيد جهود الأمين العام.

وبالمثل، ترى غينيا - بيساو أن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة يجب أن تحسم عن طريق المفاوضات السلمية.

وبنهاية الفصل العنصري وإجراء أول انتخابات حرة وديمقراطية في جنوب إفريقيا، بدأت صفحة جديدة في تاريخ ذلك البلد المدعو إلى القيام بدور هام في إفريقيا وفي العالم.

إن اتفاق السلم الذي وقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي ينص على الاعتراف المتبادل بين الطرفين، والاتفاق بين إسرائيل والأردن، فهما خطوتان هامتان نحو إقامة السلم الدائم في المنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية، نؤيد مواصلة جميع المبادرات التي بدأت تحت رعاية الأمين العام، بغية التوصل إلى حل عادل ومنصف.

وبالنسبة لكوبا، تشجع بلادي الحوار بين الولايات المتحدة وذلك البلد لإيجاد حل لمسألة الحظر الذي تؤثر مضاعفاته تأثيرا خطيرا على السكان.

وفي حالة هايتي، يسرنا أن نلاحظ أنه بعد جهود عديدة بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، أمكن أخيرا إعادة إقرار الحقوق الأساسية للشعب الهايتي واستعادة الديمقراطية بعودة الرئيس المنتخب دستوريا جان - برتراند أريستيد. ويليق هنا أن أشيد بالدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤).

إن احترام حقوق الإنسان عامل للسلم وضمان للاستقرار الدولي. والتمتع الكامل بحقوق الفرد يفترض سلفا توفر الشروط الموضوعية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم على العدل والانصاف.

وعلى المجتمع الدولي أن ينهض بتعاون دولي أكثر عدلا وإيجابية لمكافحة الآثار الضارة الناجمة عن الفقر،

وغينيا - بيساو، وعيا منها بهذه الحقيقة وبناتجها الضارة، تلتزم التزاما راسخا بالنهوض بوجودان دولي جديد يقوم على احترام القيم الإنسانية.

ولكي تستجيب الأمم المتحدة بشكل أفضل لمتطلبات عصرنا، يتعين عليها أن تأخذ هذه التحديات الجديدة في الحسبان، وأن تضطلع، بالتالي، بالاصلاحيات الضرورية.

إن نهاية الاستقطاب الثنائي في العلاقات الدولية، وهي نهاية احتضى بها العالم أجمع، جددت الأمل في حلول عهد جديد من السلام. وللأسف الشديد، ما زال العالم مسرحا لأحداث مفعجة يصعب التنبؤ بها.

والقارة الإفريقية واحدة من أكثر مناطق العالم تأثرا بهذه الأحداث. فالحفاف والتصحر اللذان يجلبان الخلل على تلك القارة، ويقلصان من قدرتها الانتاجية، ويتسببان في تفشي المجاعة، يقتربان الآن بحروب يقتتل فيها الأشقاء.

وليس من قبيل المصادفة أن أكثر من نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينفذ، للأسف، في إفريقيا.

ففي أنغولا، ما زال الشعب ضحية لمعاناة وفظائع وغينيا - بيساو، مرة أخرى، تحت أطراف الصراع على أن تحترم تماما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتأمل أن تسفر محادثات لوساكا عن نتائج مثمرة.

وفي موزامبيق، أحرز تقدم ملموس في الجهود الرامية إلى إرساء سلم دائم. ونحن نكرر تهنئتنا للحكومة ولحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، ونحثهما على المثابرة على هذا الطريق الذي ينبغي أن يفضي في الأيام المقبلة إلى إجراء انتخابات متعددة الأحزاب.

وفي ليبيريا، ما زال الوضع على حاله تقريبا، على الرغم من الاتفاقات العديدة التي أبرمت بين الأطراف المعنية. وإذا استمرت هذه الحالة فقد يتعرض استقرار المنطقة دون الإقليمية للخطر.

وما زالت الحالة في رواندا والصومال تشكل لبلدي مصدر قلق عميق. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على الكف عن أعمالها العدائية تحبيذا للحوار، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وحكومتني ترحب بالاجراءات الموحدة التي اتخذها المجتمع الدولي لصالح

مفاوضات دامت طيلة أكثر من ثماني سنوات وأسفرت عن إعلان مراكش، ينبغي أن يكون له آثار مفيدة على البلدان النامية، مما يمكن التجارة من القيام بدورها الفعّال كمحرك للتنمية.

ونعتقد أنه من الضروري الشروع على وجه الاستعجال في مراجعة النظام الاقتصادي الحالي الذي ينزل أشد العقاب بالبلدان النامية. والواقع أن هذه البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية، تواجه مشاكل التدفق المعكوس لرأس المال وتدهور معدلات التبادل التجاري، وهي مشاكل تعرقل بشكل خطير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب. وهذا الوضع المؤلم إلى أقصى حد هو السبب الرئيسي للمديونية الخارجية للبلدان النامية.

ولا يزال الدين الخارجي على البلدان النامية بصفة عامة والبلدان الأفريقية بصفة خاصة عبئا لا يمكن تحمله على اقتصاداتها وعقبة رئيسية على طريق تنميتها.

وإن غينيا - بيساو، بدعم شريكاتها الاقتصادية الرئيسية، تواصل جهودها لإيجاد حل دائم وسليم لمشكلة الدين، التي تترتب عليها آثار خطيرة على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا نعتبر أن المنظمة ينبغي أن تركز اهتماما خاصا لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينيات من أجل التعجيل بعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة. وبالمثل، ندعم التنفيذ العاجل لـ "خطة للتنمية".

وتمثل مشكلة التصحر شاغلا رئيسيا لحكومة غينيا بيساو، البلد الذي بسبب موقعه في المنطقة الساحلية السودانية، يواجه تقلبات دائمة في سقوط الأمطار، بالإضافة إلى الغزو المكثف للحشرات التي تدمر الإنتاج الزراعي. وفي هذا السياق، يؤيد بلدنا توقيع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في افريقيا.

وفي رأينا تستهدف الأنشطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، بصفة خاصة المجموعات الأكثر ضعفا - النساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوقين. وتستحق الحالة التي تعيش فيها غالبية

وتحسين الظروف المادية في أشد البلدان عوزا، وفيما بين السكان الأكثر عجزا.

وقد سررنا بالنتائج التي حققها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ويحدونا الأمل في أن تسهم القرارات والمقررات المتفق عليها في ذلك المؤتمر في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وعلى غرار العديد من المتكلمين السابقين، أود أنؤكد، باسم غينيا - بيساو، أننا على اقتناع راسخ بأن جمهورية الصين في تايوان ينبغي أن تستعيد مكانها في الأمم المتحدة على أساس التمثيل المتوازي للبلدان المقسمة. فجمهورية الصين في تايوان، بعدد سكانها البالغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ نسمة، والمرحلة المتقدمة التي بلغتها من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية تستطيع، بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور بارز على الساحة الدولية. ويحدونا الأمل في أن تقرر الجمعية العامة في دورتها المقبلة التي ستصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمنا العالمية، إدراج هذا البند في جدول أعمالها.

لقد خرجت غينيا - بيساو لتوها من انتخابات تشريعية ورئاسية متعددة الأحزاب، كانت عادلة وشفافة في نظر شعبنا والمراقبين الدوليين. وهذه الانتخابات التي دلت على نضج شعب غينيا - بيساو ومواطنته الصالحة جرت في ظل مناخ من السلم المدني المثالي. وبلادي تلتزم التزاما راسخا بصيانة وتعميق الديمقراطية التعددية التي هي شرط لا غنى عنه لأي شكل من أشكال التنمية المستدامة.

وكما أكد فخامة خاوا برناردو فييرا، رئيس جمهوريتنا، في حفل تنصيبه يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام، لم يكن هناك خاسرون في الانتخابات في غينيا - بيساو. فكل الناس في غينيا - بيساو، ووحدة بلدنا الوطنية، والاستقرار والتنمية، كانوا فائزين.

وفي هذه المرحلة الجديدة من تاريخ بلادنا، نعول بالطبع على تصميم شعبنا، ولكننا نعول أيضا على دعم المجتمع الدولي.

نرحب بنجاح جولة أوروغواي وبآفاق التجارة الدولية التي تفتحت بالتوقيع على اتفاق مراكش وإنشاء منظمة التجارة العالمية. ونعتقد أن تحقيق الأهداف بعد

فمن ناحية، التقت جنوب افريقيا في بهجة بالحرية وتبدو الآن أن أشعة الشمس تغمرها. وبالإضافة إلى ذلك، إن السلم في الشرق الأوسط، الذي بشر به الاتفاق على الحكم الذاتي الفلسطيني، تمتد جذوره. وإن التوتر على شبه الجزيرة الكورية قد خفت وطأته، وإن وقف إطلاق النار في أيرلندا الشمالية يمثل حتى الآن انطلاقة لا يمكن تصورها.

ومن ناحية أخرى، لا يزال تهديد الأسلحة النووية يخيم على كوكبنا الهش. وكذلك الحال بالنسبة لتهديد الترسانات التقليدية، وهدير المعارك ورائحة الجثث المتعفنة في البلقان، وأجزاء من قارتنا الأفريقية الحبيبة ووسط وغرب آسيا. وإن نطاق المأساة في رواندا، بصفة خاصة، قد بلغ حدا لا يمكن تصوره. وإن الشلل الأولي الذي أصاب إرادة المجتمع العالمي، وردنا المتأخر في مواجهة إبادة الجنس الفظيعة، لم يكن أطيب أوقاتنا. وذلك التردد وعدم القيادة يؤكدان أن ضرورة تطور الدبلوماسية الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة وآلياتها لصنع وصون السلم، تطويرا أفضل وبصفة عاجلة.

والحقيقة هي أن الفوضى العارمة لا تزال قائمة في الخارج على كوكبنا، وإننا لا نزال نعاني من الموت والتدمير اللذين تسببهما. وتبدو حياة الجحيم التي يعيشها اللاجئون، الذين يهربون من ظروف الرعب التي لا يمكن تصورها، بصفة خاصة أنها قد أصبحت من السمات الأساسية لوجودنا الدولي في نهاية القرن.

وفي ظل هذا النوع من المناخ السياسي العالمي المحزن، يتعين حتى على البلدان الصغيرة مثل بلدي أن تفعل ما في وسعها للتخفيف من الآلام. ومن ثم أصبحت بليز أول دولة صغيرة توافق على المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات التي تشرف حاليا على نهاية الطغيان في هايتي. وإننا ننظر بجدية إلى دعوى مجلس الأمن الخاصة لدول المنطقة ونأمل الآن أن ينجح الرد الجماعي في تخليص جمهوريتنا الشقيقة الضحية من تاريخها التعيس وأن تتاح لها الفرصة لتحقيق السلم الدائم والنظام الديمقراطي الحقيقي. وإننا نحیی شعب هايتي ونهنئ الرئيس أريستيد. ونتوقع أننا سنتمكن في القريب العاجل من إرسال رسائل التهاني مباشرة إلى قصر الرئاسة في بورت - أو - برينس.

وفي المنطقة المجاورة لنا في بليز لا تزال إعادة إضفاء الطابع الديمقراطي على برزخ أمريكا الوسطى

الشعب في العالم النامي الآن اهتماما خاصا من جانب منظمنا.

وفي الحقيقة إن حل المشكلة يكمن في تحقيق تطوير أكبر للتعاون بين الشمال والجنوب. ولتحقيق التقدم في البلدان النامية، ينبغي تطوير نظامي التعليم والصحة، وإنشاء آلية للقضاء على الجوع والفقر وتحسين ظروف المعيشة في العالم.

وإننا نكرر دعمنا لعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بالإضافة إلى المؤتمر التحضيري في دكار ومؤتمر المؤئل الثاني.

إن المجتمع الدولي بوسعه مواجهة التحديات التي تواجهه وحل المشاكل المعقدة. وتتحمل منظمنا مهام عديدة وصعبة في بعض الأحيان في تحقيقها. وإننا نعرب عن رغبتنا الخالصة في أن تستكمل عملية إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة، وهي الإعادة التي تشدد الحاجة إليها لإعادة تنشيط المنظمة، حتى يمكن أن تری الآمال التي كانت سائدة عند إنشاء الأمم المتحدة في ضوء جديد عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين المقبلة لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتنمية الاقتصادية والنائب العام لبلير، سعادة الأونرابل دين بارو، وأعطيه الكلمة.

السيد بارو (بلير) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يهنئكم وفد بليز بحرارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ونحن فخورون لأن ابنا شهيرا من أبناء افريقيا قد اختير ليترأس مداولاتنا في هذه الفترة التي توصل إلى احتفال المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

واسمحوا لي بأن أعرب عن امتنان وفدي وثنائه للأداء الممتاز الذي قام به سلفكم السابق، سعادة السيد صمويل إنسانالي، ممثل غانا.

مرة أخرى نتجمع لاستعراض حالة النظام العالمي. وربما يقال عن السنة الماضية إنها كانت أفضل وأسوأ الأوقات.

للمنظمة، على التزامنا بالنظام العالمي وذلك بإيصال المجلس بصورة ديمقراطية الى حالة أفضل.

وثمة جانب آخر للنظام الدولي يستحق الذكر هو عدد الكيانات التي لم تشملها بالكامل فكرة العالمية في ميثاقنا والتي لا تشارك مشاركة كاملة في النظام الدولي. وتقع معظم هذه الكيانات في، أو حول، منطقة آسيا - المحيط الهادئ، والمحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الكاريبي. وندعو جميع الأطراف الى أن تواصل بحسن نية حوارها لحل هذه المسألة.

وللاسهم في إعادة هيكلة النظام العالمي، فإننا نمر بعملية الانتهاء من وضع بُعد اقتصادي جديد شامل لدى اختتام مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتطوير آليات جديدة لحل المنازعات التجارية، وتعميق وتوسيع نظام القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية. وإننا نشيد بتحويل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والمنجزات الأخرى هذه، ونحث في الوقت ذاته على أن تتلقى البلدان الأقل حظا نصيبها، بموجب الولايات والقوانين المحلية والأحكام الصادرة عن المنظمة الجديدة على حد سواء. والآن يجب ألا تشغل النزعة الانفرادية والحماية المتفشية مكان الصدارة. ونشعر بالرضى بالتوسع بتطبيق عدم التمييز في مجالات جديدة مثل التجارة في الخدمات وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة. ويسرنا أيضا أن نشهد الآن تحسنا كبيرا في أنظمة التخلص من النفايات والتعويضات وإحراز تقدم في مجال الضمانات الصعب.

مع ذلك، يحدونا الأمل في ألا يصبح خيط الليبرالية الذي يربط هذه الصكوك الجديدة حبلا تخنق عقده هؤلاء منا الذين لم يكونوا من السابقين. وبالتالي ندعو الى مراعاة الحساسية في تطبيق الأحكام المختلفة للمعاملة الخاصة والتميزة لتلك البلدان.

وعلى هذا المنوال، نرجو أن تزداد الحساسية لدى مؤسسات بريتون وودز. وإننا ندعو، حتى في الوقت الذي يتأرجح فيه النظام العالمي جيئة وذهابا، الى تحسين مختلف الآليات لأنها تؤثر على الاقتصادات الحساسة.

وفي بليز بدأنا في عملية التكيف. وهذا أمر ضروري إذا أردنا التغلب على مصاعب الاضطرابات الأولية في الاقتصادات الصغيرة، وهي الاضطرابات التي ستكون

جارية. وفي السنة الماضية أدت الانتخابات الحرة وعمليات انتقال السلطة على نحو منظم، التي وقعت في بنما وكوستاريكا والسلفادور وهندوراس إلى تقرير المصير، الذي وجدناه حديثا، أو الذي اكتشفناه من جديد. وفي غواتيمالا، أدى استفتاء، وانتخابات نيابية واتفاق أوصلو بين الحكومة ومجموعة المفاوضين يونيداد ريفوليوسيوناريا ناسيونال غواتيمالتيسا إلى تعزيز النظام الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، قام ذلك البلد، في رسالته إلى الأمين العام (A/49/94) في ١٤ آذار/مارس (١٩٩٤) بالالتزام بالمبادئ السلمية ومبادئ حسن الجوار في علاقاته مع بلده. إن بليز بوصفها عضوا في هذه المنظمة، وبأرضنا التاريخية والدستورية وحدودنا البحرية المعترف بها عالميا بأنها ذات حرمة وفقا لمبادئ تقرير المصير والسيادة ووحدة الأراضي، ترحب بهذا الالتزام الغواتيمالي. إنه مزيد من التشجيع للسلم الإقليمي.

وبالحديث عن السلم، نلاحظ باهتمام تطور مفهوم القوات المستعدة أو تحت الطلب. وهذه الفكرة بحاجة إلى تعميق وتحديد، وينبغي أن تتخذ الترتيبات من أجل التدريب الواجب في مراكز التدريب الإقليمية. وفي هذا الصدد إن عرض بليز بأن تكون أحد هذه الأماكن، مستخدمة استخداما خاصا لأراضي الحرجية ومنشأتنا، أمر يستحق التسجيل.

ويجب أن يسمح لهذه المنظمة بإنشاء وكالة للانتشار العسكري السريع والفعال. ومرة أخرى ندعو الى تطبيق المادة ٤٣ من الميثاق.

وما نقوله هو إنه يجب التحسين الكبير للأمن والنظام العالمي. ويجب تبرير وجود الجنس البشري ورؤيا مؤسسي منظمنا. وفي ضوء ذلك نكرر الدعوة التي وجهناها خلال مناقشة العام الماضي لاصلاح مجلس الأمن. ومن ذلك الحين، صقلنا أفكارنا حول هذا الموضوع. وهذه تشمل اقتراحاتنا بأن تكون بعض البلدان النامية، بحكم عدد سكانها وواقعها الجغرافي - السياسي، أعضاء دائمين، أو أعضاء الى أجل غير مسمى؛ وأن تكون المساهمات في ميزانية حفظ السلم معيارا له صلة بالعضوية الدائمة، أو العضوية التي لا نهاية لها؛ وأنه في الفئتين الحاليتين للعضوية، ينبغي السماح للبلدان المجاورة بتجميع مواردها لتؤلف عضوا تركيبيا أو عضوا تمثيليا والآن ندعو جميع أعضاء هذه الجمعية الى ضمان أن نبرهن، بحلول العيد الخمسيني

قديمة جدا. مع ذلك يتعين علينا أن نتعامل مع الواقع. إن عقود التنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد كانت، جزئيا، خيالية أو ضربا من المهاترة. لكنني أؤمن بأننا نعكف الآن حقا على كتابة خطة جديدة ومتناسكة للتنمية. فلتكن برنامجا مشروحا بصورة ملائمة. بل، فلتكن نموذجا كاملا البرمجة يتوقع ما ينتظرنا توقعات تاما.

إننا ممتنون لأن هذه المنظمة تلاحظ أيضا الوعود التي لم يوف بها لنظام الحرب العالمية الثانية. لقد مرت ٥٣ سنة على المندادة بالعدالة الاجتماعية التي أطلقت في "الحريات الأربع" وميثاق الأطلسي. لكننا مع ذلك بعيدون جدا عن التحرر من العوز ومن الضمان الاجتماعي المحسن. الآن، باختتام مؤتمر السكان والتنمية مؤخرا، والانعقاد المرتقب للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، تسنح الفرصة لنا مرة أخرى. فلنغتنمها ونطور مفاهيم جريئة ونظاما معيارية فعالة. وفي الوقت الذي نقوم فيه بذلك، فلنواصل تطوير أفكار جديدة طرحت مؤخرا مثل الأفكار المتعلقة بانقاذ الأطفال من الظروف الصعبة. ولنطور أيضا قدرة هذه الهيئة على تقديم المساعدة التقنية في مجال منع الجريمة واستئصالها لأعضاء الأمم المتحدة الذين تعصف بهم ويلات العنف والأسلحة والمخدرات بصورة متزايدة. هذه البليات تجلبها، على نحو ثابت تقريبا، المطالب والمنكرات المستوردة من أماكن تبعد آلاف الأميال، بمساعدة وسائط الإعلام الالكترونية في معظم الأحيان.

وميدان آخر ما زلنا في مرحلة وضع خطة بشأنه هو روح المساعدة الإنسانية. فرغم الانتقادات الجائرة، انجزت الأمانة العامة كل ما في طاقتها للوفاء بالوعود المعطاة في الميثاق. إننا نشني على كل المعنيين بإقامة إدارة الشؤون الإنسانية، ونتعهد بالعمل بالتكاتف معهم.

لفظة أخرى حظيت بشعبية نسبية في الآونة الأخيرة هي الاستدامة. إنها تنم عن مغزى انكبنا عليه جميعا بهمة ونشاط. إنها تحذر المنعم عليهم من الصدق الكامن في القول المأثور "إن لم تبذر فلن تحتاج"، بينما تذكر الأقل حظا بأن يعملوا على الخروج من معضلتهم بحكمة لأن الحاجة تضطرهم الى تقليل غاباتهم وامتصاص آخر قطرة من حياة أرضهم في الوقت الحاضر. لقد أيقظتنا تلك اللفظة من رقادنا ودفعتنا بتواضع الى مناقشات مخلصه حول الأرصد السميكية، والجزر الهشة النامية الصغيرة التي تكاد تغمرها المياه، والمناطق الساحلية، والاحتراز العالمي.

العواقب المحتممة لوقائع التجارة الدولية الجديدة. كذلك، سلوك التبذير الذي اتبعته الحكومة المركزية في الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وحزيران/يونيه ١٩٩٣ أدى الى عجز لا يمكن معالجته، واحتياطي منحدر التدني، واقتراض أجنبي طائش لأمد قصير وبأسعار فائدة مرتفعة.

ولهذا نسعى الآن الى استعادة الانضباط المالي واسترجاع الاستقرار للاقتصاد الكلي. ونحن مصممون أيضا على إزالة أوجه الخلل التقليدية الكامنة في النظام التجاري الداخلي، وعلى القيام باصلاح نظام الضرائب كيما ننهي اعتمادنا المفرط على رسوم الاستيراد. ويجب علينا إدارة هذه العملية بأناة لأن التخفيضات الجذرية في الانفاق العام وتحرير التجارة ستخلق مصاعب أولية في اقتصادنا المحلي. وفي هذا السياق، من واجب مؤسسات بريتون وودز أن تستجيب لظروفنا الخاصة. ويجب تقديم الدعم لقطاعينا العام والخاص، لأن العالم الاقتصادي الجديد الشجاع الذي يتعين علينا دخوله، سواء طوعية أو خلاف ذلك، سيثبت بلا شك أنه مناخ قاس على الذين ليسوا مستعدين له.

وعلى وجه التحديد، ينبغي توفير الأموال للتدريب على المهارات وتنمية الموارد البشرية والتخفيف من الفقر. إن شبابنا وقعوا بالفعل في شرك ثقافة العنف التي تديمها الصور التلفزيونية المنقولة دونما توجيه من العالم الأول، مثلما تديمها المشاكل الأصلية التي تنفرد بها مجتمعاتنا الصغيرة. إن حلقة الاغتراب والبطالة والعيش في السجون، وهي الحلقة المطفئة للأمل، يجب أن تكسر. وإلا فستتداعى الواجهات الاقتصادية الجديدة التي بنيناها بعناية وتنهار أمام المجابهة والفوضى الاجتماعية اللتين تتمخضان عن بقاء شبابنا على هامش الحياة.

لذلك نكرر أن الدول الديمقراطية الصغيرة، والمتصلة حتى الآن، يجب ألا تكتسحها مسيرة المبادئ الاقتصادية الصماء العديمة الرأفة. وقضية المساعدة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها مؤسسات بريتون وودز أقوى في حالة التكيف الهيكلي الطوعي بالمقارنة بالتكيف المفروض.

نشعر بالارتباك بعض الشيء لأن الرحلة، التي بدأت قبل ما يقرب من ٥٠ عاما، صوب النظام العالمي المجيد المفترض، ترانا الآن على وجه التحديد نصيغ بجديّة خططا مضمونية جديدة لما يعتبر في الحقيقة مشاكل

لإنشاء رابطة طموحة لدول البحر الكاريبي تستهدف تحقيق التنسيق والتركيز والتعاون في منطقتنا المتباعدة الأطراف. وحتى قبل هذا، بدأت كاريكوم في تطوير علاقات تعاونية منفصلة مع أمريكا الوسطى وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا. وفي جميع هذه المساعي، لوحظ على نطاق أوسع أن بليز تتمتع بموقع مثالي للمساعدة في هذا التقريب بين مختلف المناطق دون الإقليمية. إننا على بعد متمائل بين تيخوانا وباراماريبو ومن نواح أخرى، تقع في قلب هذه المنطقة الكاريبية الجديدة. إن بليز ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات.

وهي بالإضافة الى ذلك، تتمتع بتاريخ وسياسة يؤهلانها تماما للقيام بهذا الدور.

لقد أشرنا من قبل الى مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. وهذا جانب هام من جوانب النظام العالمي. كما أنه مثال نموذجي على ضرورة اصلاح هذه المنظمة وتجديد حيويتها.

إن صحة الجمعية العامة سليمة بصفة عامة. ولكنها بحاجة الى التحسين من بعض الجوانب. وأحد هذه المجالات هو جدول هذه المناقشة العامة. إن ترتيبات الجلوس السنوية لهذا العدد الكبير من الأعضاء تتم بشكل ديمقراطي وعالمي. لكن نظام قائمة المتكلمين في هذه المناقشة لا يتبع نفس الطريقة. فما هو المبرر لوضع بعض الأمم سنويا في مواقع معينة في نهاية القائمة؟ وأذكر أن الانجيل المسيحي يشير إشارات إطراء الى ما يُنطبق "بأفواه الأطفال والرضع" (الكتاب المقدس، المزمير ٢٨:٢). ويمكن أن نجد تعبيرات مماثلة في كل فلسفة وديانة على وجه هذا الكوكب. ولقد حان الوقت لكي يلاحظ ذلك ويتعلمه الذين يعدون قائمة المتكلمين سنويا.

إننا، مع آخرين عديدين، نطالب بتطوير نظام مُحسن للتنسيق هنا في المقر لهيكل آليات المنظمة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي. ويجب إيلاء مزيد من التفكير لترشيد وتنسيق وكالات المنظمة الإنمائية المتعددة الأنواع في هذا الميدان.

حتى مع تطوير منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز لمجمعاتها المنفصلة من الهياكل والوصفات، يرى وفدي حاجة أكبر الى التنسيق العام من جانب هذه المنظمة الأساسية. ويجب على الأمم المتحدة أن تتطور

لقد شهدنا للجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمرفق العالمي للبيئة وهما يخطوان خطواتهما الأولى المترددة. وبينما تشكل هذه الخطوات أمثلة إضافية على الطريقة غير الهيكلية بعض الشيء التي تضطر المنظمة في بعض الأحيان الى اتباعها، فإننا مع ذلك نشيد بهذه الوكالات. ويحدونا الأمل المخلص في أن تبقى الاستمرارية كلا متكاملًا.

ثمة مجال آخر ما برحت المنظمة تستكشف دورها فيه ألا وهو حقوق الإنسان. ولقد شاركنا جميعا مؤخرا في الممارسة الحفازة المتمثلة في إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ولقد شهدنا تزايدا في عدد الصكوك الخاصة بهذا الموضوع. وأصبحت هيئات حقوق الإنسان أكثر خبرة وفعالية. وحتى في مجال السكان والتنمية، نلاحظ كيف أن برنامج عمل القاهرة الأخير استخدم حقوق الإنسان كنقطة انطلاق. ومن المدهش أن تلك الوثيقة، في بعض المواضع، ترتب أبجديا الأشكال الأساسية لحقوق الإنسان. وكذلك هو الحال بالنسبة لقرار الجمعية الذي ينشئ منصب المفوض السامي. وقد فعلنا هذا للتأكيد على عدم الانتقائية والحياد لمختلف أنواع حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، إن الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تهمنا بالقدر الذي تهمنا فيه الحقوق المدنية والسياسية. وإن توافق التنمية والسكان والشواغل الأخرى في وثيقة القاهرة، والتأكيد على الحق في التنمية في القرار الذي ينشئ منصب المفوض السامي وفي وثيقة القاهرة، على حد سواء، يؤكدان على الأهمية المتكافئة لتلك الفئة من الحقوق. وأعتقد أننا الآن نشهد بداية تحديد الانشغال الدولي بشأن نطاق أوسع من حقوق الإنسان للأفراد والمجموعات والشعوب، واسمحوا لي أن أؤكد على الفئتين الأخيرتين.

وفوق كل شيء، تقودنا هذه التطورات الأخيرة في ميدان حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية الى إدراك أن تلك القيم يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من فن الحكم والدبلوماسية. ولن ينصلح عالمنا وينطلق في الاتجاه الصحيح إلا بالاحترام الراسخ للقيم.

في نظامنا العالمي البازغ بدأت المنطقة دون الإقليمية لمجموعتنا الكاريبية (كاريكوم) تبدي دلائل على النضج. فلقد أنشأنا عدة هياكل جديدة للاندماج والتعاون على الصعيد دون الإقليمي. وانضممنا في الآونة الأخيرة الى أصدقائنا وجيراننا في دول الكاريبي غير الناطقة بالانكليزية والمناطق المجاورة لنا في التوقيع على معاهدة

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير إنسانالي ممثل غيانا على الأسلوب المتميز الذي قاد به الجمعية العامة أثناء دورتها الثامنة والأربعين.

وإذ يحتشد المجتمع الدولي مرة أخرى ليستخدم حكمته الجماعية لإيجاد حلول للتعامل مع المشاكل المستمرة في تهديد رخاء العالم وشعوبه، لا يسعنا، إزاء ما يخالجننا من مشاعر متباينة، إلا أن نفكر فيما يمكننا إنجازه حتى الآن بوصفنا هيئة من الهيئات. وتتراوح هذه المشاعر بين الارتياح حيال النجاح الذي حققته جهودنا الرامية إلى خلق مناخ من التعايش والانسجام في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط - مع توافر الاحتمالات الآن لتحقيق النهوض بالإنسان في هاتين المنطقتين - والشعور بالأسف العميق، حتى أثناء تسجيل مثل هذا النجاح الكبير، إذ أن المعاناة وفقدان أرواح البشر نتيجة للصراع الإقليمي والظلم الذي تنطوي عليه القرارات التي تقدم على اعتبارات عرقية، ماضية بوضع العراقيل في طريق التقدم العالمي.

إن وفدي يحيي كلاماً من الرئيس مانديلا ونائب الرئيس دي كليرك لشجاعتهم وتصميمهم على العمل معاً لحشد بدايات عملهم القوية نحو الوصول إلى الديمقراطية القائمة على تعدد العناصر. وسوف يواصل وفدي تأييد المجتمع الدولي في جهوده من أجل مساعدة الملايين المحرومين من شعب جنوب إفريقيا في تحقيق نوعية أفضل من الحياة.

ولا يزال وفدي يشعر بالقلق العميق حيال بعض البلدان الأخرى في إفريقيا، المستمرة في شن حرب لا أمل فيها ضد الفقر والمرض وتسوية الديون والصراع السياسي. ومن المهم إيلاء اهتمام أكبر لتحقيق الرفاه الاقتصادي لإفريقيا من أجل الحيلولة دون وقوع مذابح أخرى مؤسفة مماثلة للمذابح التي نشاهدها في رواندا والصومال.

وإذ تتمشى سانت لوسيا مع روح العالمية السائدة اليوم، فإنها تأمل في أن يُنظر بطريقة مواتية في منح عضوية الأمم المتحدة الكاملة لجمهورية الصين في تايوان، باعتباره بنداً إضافياً في جدول الأعمال. وسانت لوسيا مستمرة في تقديم دعمها لجمهورية الصين في تايوان في جهودها للحصول على عضوية الأمم المتحدة الكاملة، وتحث على إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخمسين. ومن الغريب حقاً أن البلد الذي قدم بالفعل

على النحو المناسب باعتبارها الأولى بين المنظمات المتكافئة ضمن شبكة المنظمات العالمية.

ونشيد بالأمين العام والجمعية العامة للتحسين الذي أدخل على أنظمة الاشراف وظروف الخدمة، خاصة في مجال المساواة بين النساء والرجال. ولكن يجب تحسين التوزيع العادل لمناصب الموظفين والمسؤوليات في إطار هيئات الأمم المتحدة تحسيناً جذرياً.

قبل كل شيء، يجب على الأمم المتحدة أن تتكلم مع شعوب العالم لا أن تتكلم عن هذه الشعوب. وفي الجهود المذولة حالياً لإعادة الافصاح والتبصير وتعزيز رؤية واضعي الميثاق، يمكننا حتى أن نتصور رئيسنا التنفيذي أمام الكاميرا في برنامج شعبي للمقابلات التلفزيونية، وهو يشرح لناخبين جدد عما هو منظمتهم. ويتعين عليه أن يواصل إيجاد واعظين أقوياء في مكان تجمع المعلومات الالكترونية العالمية، لأن الحاجة إلى الترويج للمواضيع الكامنة وراء استمرار حيوية هيئتنا العالمية ماسة بصفة خاصة في هذا الوقت. وفي نهاية الأمر، في الجهود التحضيرية للعيد الخمسين للمنظمة يجب علينا أن نتمكن من اعطاء التبرير الملائم لتولينا القيادة، وأن نصمد في وجه امتحان التدقيق الخاص الذي سنخضع له بالتأكيد. يتعين على حكومتنا العالمية أن تبرهن على أهميتها وفعاليتها وأخلاقيها وقبل ذلك كله ديمقراطيتها. وعندئذ فقط يمكننا أن نتوقع منها أن نتمكن من ذلك الوقت فصاعداً، أن تقول مباشرة وبصورة أوضح وأقوى "نحن شعوب العالم".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل وليام جورج ماليت، نائب رئيس وزراء ووزير الشؤون الخارجية والداخلية والتجارة والصناعة في سانت لوسيا.

السيد ماليت (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أقدم لكم تهانئ بلدي ووفدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إنكم تجلبون معكم إلى منصب الرئاسة خبرة واسعة ومتنوعة. ويضاف إلى هذا التزامكم المعروف تماماً بالمثل والمبادئ التي تحكم هذه المنظمة. هذه السجايا مجتمعة تعطينا كامل الثقة في أن مداولاتنا تحت قيادتكم القديرة لا يمكن إلا أن تكون مثمرة في تعزيز أهداف هذا الحفل العالمي.

بعض المسائل التي قام ببحثها مثيرة للجدل. أما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ، فسيفقدان احتمالات واعدة في مجال تحديد نهج جديدة نحو تحقيق العمالة المنتجة وإطلاق الطاقات الكامنة وتمكين ومشاركة جميع القطاعات السكانية في مجال التخفيف من حدة ظروفها. وستشارك بلادي في تلك العمليات وتدعمها.

وترى سانت لوسيا أن المسائل التي أدت إلى عزل كوبا عن التيار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل نصف الكرة الخاص بنا، قد فات موعد إعادة بحثها. ويدعو وفدي إلى الإزالة السريعة لجميع المعوقات التي تحد من قدرة كوبا على الاشتراك في إطار كمنولث الأمم، بالطريقة التي يسمح بها ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد جاء الاتفاق الذي عقد مؤخرا بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة كوبا حول الهجرة، في وقته، ويحظى بالترحيب. ويعرب وفدي عن أمله في أن يفتح هذا الاتفاق آفاقا جديدة لإجراء مزيد من الحوار، ولمزيد من التفاهم بين البلدين.

ومثل سائر بلدان الاتحاد الكاريبي تشترك سانت لوسيا في رؤيا الأمل لهايتي. ونحن نفخر بأننا مشاركون في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، كما شاركنا في تقديم وسائل المساعدة إلى هايتي سابقا؛ وبالاشتراك مع نظرائنا في الاتحاد الكاريبي، الذين يتلقون المساعدة من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، سنعمل دون كلل من أجل زرع بذور الديمقراطية الحقة في هايتي. إن الأحداث التي تكشف خلال الأيام القليلة الماضية قدمت حافزا إضافيا للجهود التي يبذلها المجتمع الإقليمي والعالمي من أجل توجيه هايتي صوب تحقيق الذات داخل إطار مجتمع الدول الديمقراطية.

وقد اتضح أن إجراء انتخابات ديمقراطية وإقامة حكومة شرعية لا يصلحان في حد ذاتهما ضمانا للديمقراطية، وخصوصا في بلد يخلو من التقاليد الديمقراطية. ولضمان استمرار هذه البدايات الديمقراطية يتعين إقامة الهياكل المختصة، وتزويدها بالموارد البشرية والمادية الكافية، كما يتعين صياغة آليات الدعم المناسبة وتعميق جذورها. وعلاوة على هذا، يجب أن تتوفر الإرادة الدولية من أجل تشجيع وتسهيل وإثراء هذه العملية الديمقراطية، على النحو الذي يمثل

مساهمات قيمة على الساحة الدولية يجدد نفسه محروما باستمرار من المشاركة في أسرة الأمم.

إن سانت لوسيا تشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز نحو إقرار السلم في الشرق الأوسط الذي تم تحقيقه بين إسرائيل وفلسطين، وبين إسرائيل والأردن. بيد أن وفدي يلاحظ مع بعض القلق الاحتمال المتجدد لنشوب الصراع بين العراق والكويت، ويدعو حكومة العراق مرة ثانية إلى الاعتراف بالسلامة الإقليمية لدولة الكويت واحترامها.

إن الصراع المدمر في يوغوسلافيا السابقة، الذي أعرب الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، عن أسفه له، لم يفلت من عنفه أي شخص، ولا يزال بؤرة رئيسية تمارس فيها الأمم المتحدة جهودها لحفظ السلم، والجهود الإنسانية، مثل بعض الصراعات الأخرى في شتى أنحاء العالم.

وهذه الصراعات لا تتحدى قدرة الأمم المتحدة على معالجة تلك المشاكل فحسب، وبطريقة تؤدي إلى حسمها، ولكنها تولد أبعادا جديدة ومخيفة للمعاناة الإنسانية، الناجمة عن تشريد السكان على نطاق واسع، مع ما يصاحبها من حالات العجز التي يتعرضون لها.

إن محصلة التأثير الناجم عن تلك الكوارث تتجاوز الدعوة العاجلة إلى الاستجابة العالمية، من حيث أنها تخلق ضغوطا جديدة في بلدان العالم النامي، من خلال تحويل الموارد الضئيلة بعيدا عن التنمية السلمية، إلى محاولات تخفيف حدة معاناة البشر.

ولذلك يساند وفدي بحرارة الجهود التي يبذلها الأمين العام لتشجيع المزيد من المشاركة الإقليمية في تسوية الصراعات، وفي إيجاد هياكل الدعم الإنساني الصحيحة.

ومع ازدياد البطالة والفقر وإساءة استعمال العقاقير، تواجه مجتمعاتنا تحديا لا يقهر يهدد قدرة شبابنا على تحقيق إمكاناتهم الفعلية. ويتمثل الرد على هذا التهديد المتصاعد في وضع مخطط عالمي يرمي إلى عكس اتجاه الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي ينبثق منها هذا التهديد. وفي هذا الخصوص، يؤيد وفدي "خطة للتنمية" التي صاغها الأمين العام.

ولقد كان المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة هذا العام، مبادرة قوية، مهما كانت

الذين وقعا في الجزء الأخير من سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٤ هذه.

ومما يؤسف له أن الامتيازات المحدودة التي قدمتها أوروبا تنفيذا للالتزامات التي تنص عليها معاهدتها، قد تعرضت هي الأخرى لمهاجمة صاعقة من جانب قوى يبدو أنها مستعدة تماما لتشهد تعرض اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة، التي تملك بالفعل حيزا ضيقا جدا للمرونة، للخطر التام.

وهذه هي التجربة التي تدعو هذا الوفد مرة أخرى إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي للظروف الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة وضرورة اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة ظروفها المتميزة.

وما برحت حكومة سانت لوسيا ترقب في شيء من القلق إنشاء رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، بالنظر إلى ما سيكون لها من آثار معاكسة خطيرة في الأجلين المتوسط والطويل على الصناعات الوليدة نسبيا والاقتصادات الجزئية لدولنا الصغيرة. وتأسف حكومتنا لأن تشريعات الولايات المتحدة المتعلقة بالنافتا لا تتضمن أي ترتيب صريح يضع في اعتباره محدودية قاعدتنا الصناعية. وبالتالي، إن هشاشة اقتصاداتنا لن تزداد إلا سوءا، مما يؤدي إلى الاستياء الاقتصادي والسخط الاجتماعي.

وفي هذا الخصوص، نناشد المجتمع الدولي منحنا مقابلا تجاريا خاصا في الوقت الذي نقوم فيه بالتكيفات الهيكلية وذلك لمواجهة التحديات الدولية التي تولدها البيئة الاقتصادية العالمية.

وإذ تقر بلدان الاتحاد الكاريبي بالبيئة الاقتصادية المتغيرة بسرعة، والحاجة الماسة إلى بذل جهود تعاونية للتكيف مع التحديات الناجمة عن هذا التغير، وفي بعض الحالات، البقاء في ظله، فقد اتخذت تدابير لتعميق علاقاتها مع جاراتها من الدول الكاريبية عن طريق إنشاء رابطة الدول الكاريبية بصفة رسمية وهي الرابطة التي تضم في عضويتها كل البلدان التي تغمرها مياه البحر الكاريبي. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي موقف المعاونة في تشجيع مبادرة المساعدة الذاتية هذه حتى تحقق إمكاناتها بالكامل.

وفي العام الماضي، اعتبرت مسألة التنمية المستدامة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي

من خلال تقديم مساهمة إنمائية ضخمة وعلى امتداد فترة مستدامة.

والحالة الاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر في مفترق طرق حاسم يكشف عن اتجاه يتحرك بسرعة نحو تحرير التجارة وضرورة تحسين الاقتصادات الوطنية لفعاليتها وقدرتها الخاصة على المنافسة.

وقد عملت قيود الحجم الصغير بصفة مستمرة لغير صالح دول مثل سانت لوسيا من ناحية قدرتها على زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بقدر ملائم. وفي حين يبدو الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ومنظمة التجارة العالمية التي خلفته، يوفران منافع متوسطة وطويلة الأجل على الأقل لبعض البلدان المتقدمة النمو، فإنه لا يزال هناك قلق مستمر في صفوف الدول النامية لاحتمال بقاء أو إنشاء بعض الحواجز التي ستعمل بشكل فعال ولغير صالح منتجات البلدان النامية الداخلة إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

ويضم وفدي صوته إلى باقي العالم النامي في دعوة العالم المتقدم النمو، والمؤسسات الدولية الكبرى، لإعادة النظر في سياساتها واهتماماتها الخاصة، بغرض إقرار تدابير يمكن أن تساعد، من الناحية الواقعية، الاقتصادات النامية الصغيرة في محاولتها اللحاق بمقتضيات الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة.

ويجب أن تكون من دواعي القلق الخاص آثار هذه التطورات الجديدة على الدول الجزرية الصغيرة مثل دولتنا، وهي الدول التي تجعلها اقتصاداتها غير المحصنة ضعيفة وحساسة للتغيرات التي تجري في أماكن أخرى. وعلى سبيل المثال، عانى اقتصاد سانت لوسيا بالفعل من الصدمة الناجمة عن تغيرات أحدثها ظهور الاتحاد الأوروبي.

ويعتمد اقتصاد سانت لوسيا اعتمادا كبيرا على صادراتها من الموز إلى الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من الترتيبات الجديدة القائمة بتقديم ضمانات محدودة لدخول صادرات الفواكه من الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ - وتعرب سانت لوسيا عن تقديرها للدول الأوروبية التي ساعدت في كفالة هذه الترتيبات - فإن الصناعة في سانت لوسيا عانت من انخفاض مدمر في الأسعار، الأمر الذي كان بدوره مسؤولا عن التمزق الاقتصادي، وحليفه الاضطراب الاجتماعي،

وأرجو أن تسمحوا لي بالأعراب، باسم رئيس الوزراء، وحكومة وشعب سانت لوسيا، عن الشكر والتقدير العميقين لدول أعضاء ووكالات تابعة لمنظمتنا لإعرابها عن المواساة والاهتمام والدعم، ولما قدموه، في حالات عديدة، من عروض أو مظاهر المساعدة الملموسة في أوقات شدتنا.

وإذ نركز على المعلم البارز المتمثل في الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة وميثاقها، فينبغي لنا أن نرى في الأفكار التي تقيم دعائم هذه الهيئة البلسم المثبت الذي سيجمع ما بين الأجزاء المتناثرة لكوننا المتقطع الأوصال ليعيش معا في السلم والوثام والابداع والجمال. لقد كانت الأمم المتحدة على مر السنين طرفا في انجاز الكثير من القفزات السياسية صوب بناء الديمقراطية ومستويات غير مسبقة من التعاون بين الدول القومية.

لقد مرت أحوال العالم التي استوجبت إنشاء الأمم المتحدة بتغييرات هائلة على مدى الخمسين سنة الماضية. فقد وصلت عضويتنا إلى أكثر من الضعف، وإذ نشهد باستمرار بروز دول جديدة فإن المطالب الاجتماعية والاقتصادية تتزايد مقترنة بشواغل جديدة وملحة من قبيل البيئة، وحقوق المرأة، وحقوق الأطفال، والحكم الصالح، وذلك قليل من كثير. ويؤيد وفدي المطالبة بزيادة موارد الأمم المتحدة لتمكينها من التصدي لمسؤولياتها الموسعة. ومن الضروري كذلك أن تصبح هذه الجمعية أكثر فعالية وكفاءة في أداء وظائفها بحيث تستطيع أن تكون أكثر تجاوبا مع الحاجات، ولا سيما حاجات البلدان النامية، وبحيث تستطيع مساعدة تلك البلدان في مسيراتها الانمائية.

وتشارك سانت لوسيا العشرات من الوفود الأخرى في المطالبة بزيادة عضوية مجلس الأمن كيما تعكس ما حدث من زيادة في عضوية هذه المنظمة ومفهوم العالمية الذي يدعو اليه الميثاق. كما أن من الضروري أن يسمح مجلس الأمن بإجراء مزيد من المشاورات مع الجمعية العامة أثناء مداولاته حتى تصبح مناظيره أكثر تعبيرا عن المجتمع العالمي.

لقد قال شاعر سانت لوسيا الأشهر ديريك والكوت في الخطبة التي ألقاها بمناسبة تسلمه جائزة نوبل في ١٩٩٣ والتي عنوانها "جزر الأنتيل، شذرات من ذكرى ملحمية":

عقد في ريودي جانيرو، عنصرا رئيسيا يلزم إدراجه في خطط التنمية بمختلف بلدان العالم. ونتج عن برنامج العمل العالمي الذي أصدره ذلك المؤتمر الاعتراف، أخيرا، بالظروف المتميزة للدول النامية الجزرية الصغيرة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

وإن وضع سياسات انمائية وبرامج لتنفيذها فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة مثل سانت لوسيا، يتطلب خيالا وبراعة كبيرين، وهو ما أبداه المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي عقد في بربادوس في أوائل هذا العام.

وستعتمد المتابعة الناجحة لذلك المؤتمر اعتمادا كبيرا على توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ما توصل إليه من نتائج. ويناشد وفدي المجتمع الدولي تقديم دعم فعال لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي عهد إليه بمسؤولية تنسيق وتنفيذ برنامج العمل.

وتبدو دولتنا الجزرية الصغيرة، سانت لوسيا، متأرجحة بين حالتي النصر والكارثة. وفي العام الماضي ركزنا الأضواء على انتصاراتنا في مناسبة تكريم اثنين من مواطنينا حازا جائزة نوبل. وفي هذا العام إن يد الطبيعة المشؤومة أنزلت، على شكل عاصفة استوائية "ديبي"، ضرباتها بسانت لوسيا، مما أكد، على نحو مثير، ضعف الدول النامية الجزرية الصغيرة. وعلى مدار إحدى عشرة ساعة، أصاب نحو خمس عشرة بوصة من الأمطار، هذا الاقليم الصغير الذي تبلغ مساحته ٦٦٠ كيلومترا مربعا، والمعتمد تاريخيا على الزراعة، وخاصة الموز، والسياحة والصناعة الصغيرة، مما أدى إلى حدوث أربع حالات وفاة غرقا والعديد من انهيارات التربة والفيضانات الضخمة الذي دمر الجسور والطرق والمنازل، وستين في المائة من محصول الموز. بل إن مطارنا الدولي دفن مؤقتا تحت المياه والوحل اللذين بلغ ارتفاعهما قدمين.

ولما كان أكثر من ٥٠ في المائة من العمال في سانت لوسيا يشتغلون في مشاريع متصلة بالموز، وكان أكثر من ٥٠ في المائة من حصيلة الصادرات يرد من صادرات الموز، أصبح لزاما أن يؤدي تدمير ٦٠ في المائة من محصول الموز إلى معاناتنا من عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة. ويؤكد هذا مرة أخرى شدة تأثير الدول الصغيرة مثلنا، وضرورة اعتراف المجتمع الدولي بخصائصها واحتياجاتها المتميزة وتوفير امدادات ملائمة لتسهيل بقائها.

الدبلوماسية وتم تلافي سفك المزيد من الدماء. وإننا ننتظر الآن بلهفة إعادة تنصيب الحكومة المنتخبة انتخاباً صحيحاً ورئيسها الأب جان برتراند أريستيد، وعودة الديمقراطية إلى هايتي. إننا نؤيد الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتعددة الجنسيات الأخرى لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن هايتي، وننضم إلى ركب الدول المماثلة لنا في التفكير إذ تتحرك لإقامة الهياكل التي يمكن للتنمية والديمقراطية أن تدوم فيها.

وغرينادا مستعدة للقيام بدورها في كفالة أرض أخصب لنمو الديمقراطية في هايتي، البلد الكاريبي الشقيق. وإننا لنضجر بأنه في حدود مواردنا يشارك أفراد من خدمات إنفاذ القانون في غرينادا في المفزة المتعددة الجنسيات للمساعدة في "عملية دعم الديمقراطية". وعلى كل حال، فقبل ١١ سنة من الشهر الحالي استفادت غرينادا ذاتها من عملية متعددة الجنسيات مماثلة أتاحت لنا فرصة تاريخية لإعادة المبادئ الديمقراطية إلى طريقتنا في الحياة. ولذلك فلا غرابة في أن تتمنى غرينادا لهايتي الخير وأن تكون مستعدة لدعم الديمقراطية في ذلك البلد تماماً على نحو ما نفعله.

وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، شهد الكثير من البلدان النامية الصغيرة الأعضاء في هذه المنظمة مشاكل اقتصادية متنامية. وتمثلت الاستجابة المفروضة في اتخاذ تدابير تصحيحية صارمة ترمي إلى تثبيت اقتصاداتها وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة. وإذا ما تكلمت عن بلدي غرينادا على وجه التحديد، فبوسعي أن أخبر الجمعية أننا شرعنا في ١٩٩٢ في برنامج طوعي مدته ثلاث سنوات للتكيف الهيكلي في مسعى منا لتصحيح الاختلالات المالية الخطيرة ووضع البلاد على مسار النمو المستدام.

ويوافق هذا العام نهاية البرنامج، ويسعدني أن أذكر أنه قد تم تحقيق قدر من النجاح. فقد قللت الحكومة على نحو ملموس أوجه العجز المالية من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٩ في المائة حالياً. وعلاوة على ذلك، تحسن وضع غرينادا الائتماني على نحو ملحوظ بعد أن استعادت جدارتها الائتمانية لدى البنك الدولي في حزيران/يونيه من هذا العام، بعد أن كانت قد فقدتها في عام ١٩٨٨. وأياً كان النجاح الذي سجله البرنامج، فالفضل في ذلك يرجع إلى الطابع الإقليمي، نظراً لأن البرنامج نشأ بمداخلات

"أكسر زهرية وستجد أن الحب الذي يعيد تجميع شظاياها أقوى من الحب الذي تقبل تناسقها كأمر مفروغ منه عندما كانت سليمة".

ونحن نرى في هذه الفكرة محكاً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع اقتراب هذه المنظمة من سنتها الاحتفالية. فبوسعنا أن نمجد هذا التصور ليحيط بالزهرات المشروخة لكوننا، حيث ينظر إلى الأهوال في الصومال، والانحطاط المعنوي والوحشية في هايتي، ومجزرة الصراع الانكليزي-الاييرلندي، والتعصب العنصري الأعمى في أجزاء أخرى من العالم على أنها قد نتجت كلها عن المصادفة التاريخية وخواء الروح البشرية. ومن المأمول أن تتولد من خلال جهود الأمم المتحدة مشاعر انسانية مجددة ومعززة بقوة تضمن سلم ورفاه العالم وشعبه.

السيد بورسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
من دواعي سرور وفدي أن ينقل أحر تحيات حكومة وشعب غرينادا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. كما نرغب في تقديم التهاني المخلصة إليكم يا صاحب المعالي السيد أمارا ايسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة.

وتفتنم حكومة غرينادا هذه الفرصة للثناء على السفير صمويل انسانالي، أول ممثل لمنطقة البحر الكاريبي على الإطلاق يشغل منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع، وذلك لما قام به من تصريف نموذجي لأعمال الدورة الثامنة والأربعين. إننا فخورون حقاً بأدائه.

وترغب غرينادا أيضاً في الاعراب عن تقديرها البالغ للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي لما يبذله من جهود دؤوبة في السعي من أجل مقاصد هذه المنظمة.

ويسر غرينادا أن ترحب بجنوب افريقيا الجديدة في الأمم المتحدة، ونحيي بشكل خاص الرئيس نيلسون مانديلا على ما أبداه من إرادة حازمة وتصميم راسخ في القتال ضد الفصل العنصري، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن قيام جنوب افريقيا الجديدة والديمقراطية وغير العنصرية.

ويسر غرينادا أنه حدث في الجهود التي بذلت مؤخراً لوضع نهاية لاستيلاء المؤسسة العسكرية غير القانوني على السلطة في هايتي ووقف ما ترتب على ذلك من إساءات لحقوق الانسان هناك، أن تغلبت

على علم بحقيقة أنه يتعين علينا الآن أن نسعى إلى تعزيز انتاجيتنا وقدرتنا على التنافس في مجالات مختارة بعناية إذا أريد لنا البقاء في هذه الحقبة من تحرير التجارة. لكن، في أحيان كثيرة، لا يمكننا أن نقوم بذلك بمفردنا، ولهذا السبب يناشد وفد بلادي البلدان المتقدمة النمو أن تراعي اقتصاداتنا الهشة والحاجة إلى التكيف مع هذه البيئة الاقتصادية التي يبدو أنها بيئة غير ودية.

يبرز النجاح الذي أحرزه مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس، واعتماد برنامج عمله، الحاجة الماسة إلى التعاون والمساعدة الدوليين، ليس فقط في شكل موارد مالية لتنفيذ برنامج العمل، ولكن أيضا في شكل إتاحة امكانية الوصول إلى الأسواق، والحصول على تكنولوجيات جديدة وتنمية للموارد المؤسسية والبشرية، لكي نتمكن من أن نرد على نحو أقدر على تحديات إيجاد سبل جديدة للتنمية المستدامة.

إن التقدمات التي أحرزت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يجب أن يبنى عليها، وفي هذا الصدد، إن أهمية إيجاد مشاركات عالمية جديدة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو يجب أن تعطى الأولوية. كما أن حماية المناخ العالمي والتنوع البيولوجي والاستخدام والصون المستدامين لجميع الموارد البحرية وحماية محيطاتنا وأعالي بحارنا تتطلب كلها المساعدة والتعاون الدوليين العاجلين.

لذلك، يتطلع وفد بلادي إلى الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة النمو التي تعهدت بأن تلتزم بمساعدة البلدان النامية، وبصفة خاصة، الدول النامية الجزرية الصغيرة في تنفيذ مقررات وتوصيات جدول أعمال القرن ٢١، واتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي وكل مؤتمرات متابعة مؤتمر ريو.

دأبت غرينادا طيلة عدة سنوات على الاعراب عن قلقها إزاء الاختلال البادي في الالتزام المتعلق بالموارد اللازمة لمساائل الأمن مقابل التنمية. ونتيجة لذلك، يشيد وفد بلادي بالجهود الموسعة التي بذلت مؤخرا والرامية إلى إيلاء أهمية أكبر للاحتياجات الانمائية التي تواجه العالم، ولا سيما البلدان النامية. ونشيد بتقرير الأمين العام "خطة للتنمية". كما نشيد بالرئيس السابق للجمعية العامة سعادة السيد صمويل انساني، على مبادرته التي تتسم

اقليمية ضخمة. وتود غرينادا أن تشكر علنا الحكومات والمؤسسات الاقليمية التي أسهمت في هذا الجهد. ويعني هذا التطور على وجه الخصوص، أنه أصبح ينظر إلى غرينادا الآن على نحو أكثر موثاقاة من جانب الوكالات المانحة المتخصصة والمتعددة الأطراف والحكومات الصديقة، من حيث تقديم المساعدة المالية الخارجية لبرامجها الانمائية.

وبرغم الأداء المالي الطيب لم يتمكن برنامج التكيف الهيكلي من تحقيق أهدافه فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. ومن ثم، سيزداد التأكيد، على امتداد السنتين القادمتين، على تحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الجهود الرامية إلى زيادة الاقلال من أوجه العجز المالي.

إنكم - سيادة الرئيس - تدركون جيدا أن مسألة التجارة والاستثمار موضوع ذو أهمية خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. وبطبيعة الحال، تم، على مر الشهور الماضية، إنشاء تكتلات تجارية جديدة، مما أسفر عن أن أصبحت لدينا الآن في نصف الكرة الغربي ترتيبات مختلفة من هذا القبيل، تتضمن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) البالغ الأهمية. وعلى حين أن جميع الآثار المترتبة على هذا الاتفاق غير معروفة بعد، فإن علينا أن نسعى الآن لجعل اقتصاداتنا تتشابه مع حقائق هذه البيئة الاقتصادية الجديدة.

وفي هذا السياق، يكون لاختتام الجولة الأخيرة لمفاوضات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)، نتائج لها أثرها البعيد المدى على التجارة. إذ تعني متطلبات تحرير التجارة والمعاملة بالمثل أنه يتعين على الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل غرينادا أن يكون تفاعلها على الساحة وفي نفس الميدان على غرار البلدان الأكثر تقدما، مما يشير، في واقع الحال، إلى تآكل سريع للمعاملة التفضيلية التي حظي بها بعضنا على امتداد العقدين الماضيين. إن إزالة ترتيبات الوصول إلى الأسواق التي كانت موثاقية - على نحو تقليدي - للصناعات الوليدة في مجتمعاتنا مثل صناعة الموز، تعقد من صعوباتنا وتشكل تهديدا رئيسيا للرفاه الشامل لاقتصاداتنا الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية سيغير حتما وجه التجارة الدولية، وعلى حين تتاح لكل أمة مستقلة الفرصة لأن تصبح طرفا في تلك المنظمة ومن ثم تحاول أن تؤثر في عملياتها فمن الواضح أنه في هذا المضمار لن تكفل المساواة بالضرورة الانصاف. ونحن

الفلسطينية. ونرى أن إقامة الحكم الذاتي في أريحا وغزة من الأمور التي لها دلالة هامة. ونتطلع الى المزيد من التطورات الايجابية في عملية السلم في الشرق الأوسط، متمنين لكل بلدان تلك المنطقة تحقيق السلم والاستقرار اللذين سيبنى عليهما الرخاء الدائم.

ومما يشجع غرينادا أيضا الجهود الدبلوماسية المبدولة سعيا للتوصل الى حل دائم للأزمة في البوسنة والهرسك. ونحن نشيد بالأمم المتحدة لعزمها وتصميمها في هذا الصدد. ونؤيد تمام التأييد لإنشاء المحكمة الدولية للنظر في المزاعم المتعلقة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وبالمثل، تؤيد غرينادا تمام التأييد للمبادرات المماثلة التي تطرح استجابة لحالات مشابهة في أجزاء أخرى من العالم، حيثما اقتضى الأمر ذلك.

وفي ضوء الظروف المؤسفة السائدة في رواندا وهي الظروف التي أدت الى فقدات أرواح مئات الآلاف من البشر، ومراعاة للحالات الأخرى للدمار البشري، تود غرينادا أن تعرب عن ارتياحها ازاء استجابات أعضاء المجتمع الدولي، الذين سارعوا الى تقديم العون للشعوب التي تعاني من حالات مؤسفة شتى. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لوكالات الإغاثة وغيرها التي أدت جهودها الدؤوبة الى إنقاذ الأرواح، وإعادة الصحة الى المرضى والجائعين، وجلبت الراحة للضحايا العديدين، خصوصا من النساء والأطفال.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أهمية حقوق الإنسان، والحرية، والحكم الصالح، باعتبارها شروطا أساسية حيوية لتحقيق الهدوء الداخلي، والوثام الدولي، ولتهيئة المناخ اللازم لتحقيق التقدم داخل المجتمعات. وفي هذا الصدد، إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها من القضايا التي تدعو بشدة الى بذل المزيد من الاهتمام. فرفاه الأطفال لا يمكن أن ينتظر حدوث تطور عفوي للمجتمعات. ويجب التعجيل بالجهود التي تبذل بشكل متعمد على شتى المستويات العالمية والوطنية من أجل كفالة تعزيز وحماية حقوق الأطفال. وبالمثال، تنبغي مواصلة التأكيد على الدور المحوري للأسرة في التنمية الوطنية والعالمية في هذه السنة الدولية للأسرة وفيما بعدها.

وتتيح نهاية حقبة الحرب الباردة فرصا للتحويل من الانقسام السياسي والأيدولوجي الى التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد برزت دول اقتصادية جديدة على المسرح العالمي، تسعى الى احتلال مراكز

بنفاذ البصيرة لتنظيم جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية في حزيران/يونيه من هذا العام. ونحث على ضرورة المحافظة على الزخم المكتسب من ذلك، ونود أن نسجل تأييدنا لدعوة البرازيل الى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية في عام ١٩٩٦.

إن مسألة السكان والتنمية قضية حساسة للغاية، وهي تتطلب بذل جهد عالمي مستمر يتسم بالضمير الحي. ومما يشجع غرينادا توافق الآراء الذي انبثق عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي اختتم مؤخرا في القاهرة، ولدنيا الأمل في أن ينظر إلى التنمية الأكثر توازنا باعتبارها الأساس الرئيسي لعلاج مسألة السكان.

كما أننا واثقون من أن المؤتمر المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥ سيتناول واحدة من أقدم المسائل الحيوية بالنسبة للتنمية ألا وهي مسألة دور المرأة في التنمية.

في آذار/مارس ١٩٩٥، سيجتمع زعماء العالم في كوبنهاغن لمعالجة واحدة من أكثر مسائل عصرنا الحاحا، هي مسألة التنمية الاجتماعية. وسيكون مطلوبا منا أن نصدر قرارا بشأن قضايا الفاقة والعمالة الهادفة، والاندماج الاجتماعي كما سيكون مطلوبا منا أن نصدر قرارا - بصفة خاصة - لصالح الشباب والمسنين والعجزة وكل الذين هم خارج مسيرة التكامل الاجتماعي.

وتعرب غرينادا عن ثقتها من أن تؤدي القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وكل أعمال المتابعة الأخرى لمؤتمر ريو الى أن يحل الأمل محل اليأس في العالم أجمع. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق ازاء القصص المحاكة المختلفة التي قد تدخل في تفسير تلك الاتفاقات. ويهمنا مثلا ألا تستخدم الأسباب البيئية كحواجز تحول دون وصول السلع المنتجة في البلدان النامية الى أسواق البلدان ذات الاقتصادات الأكثر ازدهارا. ونأمل على عكس ذلك في أن تقدر البلدان المتقدمة النمو الحاجة الى مساعدة البلدان الأفقر في الحصول على التكنولوجيات والمعارف الفنية التكنولوجية اللازمة للنهوض بتنمية تكون أكثر توازنا على الصعيد العالمي.

فالاستقرار داخل الدول وفيما بينها شرط أساسي لإحلال السلم والأمن الدوليين. ومما يشجع غرينادا حدوث بعض التطورات التي بدأت منذ عام تقريبا بتوقيع معاهدة السلم التاريخية بين اسرائيل ومنظمة التحرير

لتوترات وشواغل جديدة تتطلب اتباع نهج ابداعية اذا ما أريد التوصل الى حلول. واذ نشرع الآن بالأعمال التحضيرية للاحتفال في عام ١٩٩٥ بالعيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة، فلنركز أنظارنا على العوامل التي أوجدت الأمم المتحدة في المقام الأول ثم على العوامل التي تعطي المنظمة جدارتها الخاصة.

ويتمثل التحدي الراهن في تحقيق السلم والاستقرار العالميين وصونهما لمدى طويل، وفي تعزيز احتمالات حل المشاكل العالمية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا، بوصفنا مجتمعا للأمم، أن نعيد تكريس أنفسنا للعمل المتضافر الذي لا يكل من أجل تحقيق هدف جعل كوكبنا مكانا أكثر أمانا، وأفضل، وأكثر سعادة للعيش فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون في بوروندي، سعادة السيد جين ماري نغينداهايو.

السيد نغينداهايو (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أخطب أعضاء هذه المنظمة. واذ أفعل ذلك، أنقل اليكم تحيات رئيس جمهورية بوروندي، فخامة السيد سيلفيستري نتيبانتونغانيا، وتحيات حكومة وشعب بوروندي مع أطيب تمنياتهم بنجاح هذه الدورة للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أحيي وأهنئ سعادة السيد أمارا ايسي وزير خارجية كوت ديفوار على انتخابه بالاجماع لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية.

ونحن نجد في سجاياكم كرجل دولة تدرس في السلك الدبلوماسي أمدا طويلا، بشير خير بنجاح عظيم لهذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وبانتخابكم الباهر، حيث الجمعية العامة مرة أخرى أفريقيا وحيث بلدكم الملتزم بالسلم والتعاون الدولي. وأؤكد لكم بأن وفد بلادي سيقدم لكم كل دعم في وفائكم بولايتكم.

وأوجه بالتهاني أيضا لأعضاء المكتب الآخرين الذين أعتقد بأنهم لن يدخروا جهدا في سبيل مؤازرتكم في أداء مسؤولياتكم الجليلة بنجاح.

وأود كذلك أن أهنئ بحرارة سلفكم السيد صمويل أنسانالي ممثل جمهورية غيانا، الذي أدار بوصفه رئيسا

كانت في الماضي حكرا على الدولتين العظميين التقليديتين. وترى غرينادا أن هيكل أجهزة الأمم المتحدة يجب أن يعبر عن هذه التطورات الجديدة، وأن تتخذ في الوقت نفسه الترتيبات اللازمة لتحقيق التمثيل الجغرافي الذي يتسق مع الواقع السياسي والاقتصادي العالمي اليوم. وتتيح الاصلاحات الجارية حاليا في منظومة الأمم المتحدة فرصة لبحث مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن ومسألة حق النقض في ضوء هذا الواقع الجديد.

وتؤيد غرينادا مبدأ العالمية وتشجع الجمعية العامة على أن تولي اعتبارا مجددا لرغبة جمهورية الصين - وهي من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة - في الاشتراك في المنظمة وفي وكالاتها المتخصصة بوصفها عضوا كاملا العضوية. ونرى أن هذا النداء الموجه من شعب جمهورية الصين في تايوان البالغ تعدادة ٢١ مليون نسمة بأن يكون له صوت وتمثيل مناسب في المجتمع الدولي أمر أخلاقي ومشروع. ومن شأن إدخال جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة أن يعزز الإسهام في التعاون العالمي في التجارة، والتنمية الاقتصادية، والحماية البيئية والايكولوجية. وعلاوة على ذلك، سيساعد ذلك في تعزيز المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة الى البلدان النامية. وترى غرينادا أنه ينبغي إنشاء لجنة لدراسة الطابع الاستثنائي لحالة جمهورية الصين في السياق الدولي الحالي.

وما دام المتجرون بالمخدرات وتجار الأسلحة على الصعيد الدولي يمارسون نشاطهم، وما دام المرتزقة والارهابيون وغيرهم من المغامرين موجودين، فستبقى حماية الدول الصغيرة وأمنها من الأمور المعرضة بشكل خاص لأعمال العدوان من الخارج ومن الداخل على حد سواء.

وفي حين أن ميثاق الأمم المتحدة يسلم بحق الدول في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن النفس، فإن الواقع هو أن الدول الصغيرة التي تواجه تهديدات خطيرة كثيرا ما تفتقر الى الوسيلة التي تمكنها من أن تفعل ذلك. وتنظر الدول الصغيرة بثبات الى أحكام ميثاق الأمم المتحدة لضمان احترام سيادتها والمحافظة عليها. لذلك، يكون من الضروري أن تبقى قضية حماية الدول الصغيرة وأمنها من القضايا وثيقة الصلة تماما فيما بين شواغل الأمم المتحدة.

إن مهام أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ليست سهلة بأي حال من الأحوال. فالتوترات القديمة أفسحت الطريق

الرواندية. إن المصائب لا تأتي فرادى؛ فيها هي بوروندي تتعرض للصدمة الرهيبة المتمثلة بخسارة رئيسيين في أقل من ستة أشهر. وهذه الحالة تركت جرحا غائرا في نفوس شعب بوروندي. وأصبح البعض يتساءلون عما إذا كانت بوروندي ستمكن من تجنب الزلزال الإنساني الذي مرت به مؤخرا جارتها رواندا. والواقع أن الأزمة المؤسسية التي نتجت عن الفراغ في السلطة بما أعقبه من مظاهر العنف العديدة قد عملت على بلورة العداءات الدفينة، وفاقمت من الانقسامات الاثنية الكامنة. وولدت جوا من الريبة والتعصب لم يكن مؤاتيا للسلم.

وبالرغم من الصورة القاتمة التي رسمتها، فإن شعب بوروندي لم يستسلم لليأس. وفي الواقع، ان الأحزاب السياسية المسجلة وممثلي المجتمع المدني قد اجتمعوا في اطار محفل تفاوضي وشرعوا في اجراء مباحثات متعمقة بغية ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق العودة السريعة الى أجواء السلم والأمن والثقة والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في البلاد.

فالمحادثات المطولة التي بدأت بعد وفاة الرئيس سيبرين نتارياميرا في نيسان/أبريل الماضي أفضت مؤخرا الى توقيع اتفاقية منظمة للحكم في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وهذه الوثيقة تشكل الأساس لإعادة إنشاء مؤسسات الدولة وأجهزتها والآليات القانونية والسياسية المختلفة التي تعيد الثقة والتعاون بين الشركاء السياسيين. إن النتائج الناجحة لهذه المفاوضات الطويلة سمحت لشعب بوروندي بأن يتنفس الصعداء. فالشعب كان قد بدأ قبلها يفجر بل بدأ يشكك بحسن نية السياسيين، الذين كانوا يبدوون في ناظره كما لو أنهم أكثر اهتماما بمصالحهم الانانية من اهتمامهم بالسلم والتنمية لصالح الجميع.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لنتوجه بالشكر الى المجتمع الدولي على الدور الذي اضطلع به في تشجيع شعب بوروندي على متابعة الحوار الوطني والتعاون. وإننا نشعر بامتنان خاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على دورهما الحاسم في ضمان توصيل المفاوضات الى نتائج ناجحة. فالممثل الخاص للأمين العام لكل من هاتين المنظمتين، وهما السفير أحمدو ولد عبد الله، والسفير لياندرى باسولي قد شاركا في كل مرحلة من مراحل المفاوضات التي اختتمناها لتونا. وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزناه معا من خلال هذه الدبلوماسية الوقائية.

للدورة الثامنة والأربعين أعمال الجمعية العامة بطريقة حاذقة وبالتزام مثالي.

أخيرا، فإننا نشيد إشادة حارة بالسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، لكل ما استهله من أنشطة لمواجهة التحديات العديدة والصعوبات الهائلة التي تواجهها منظمنا اليوم. ونعتقد أن هذه العقبات ليست بالصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها بشرط توافر الالتزام الصادق والتضامن من جانب المجتمع الدولي. وبفضل عزم ومثابرة هذه المنظمة التي عبأت الدول الأعضاء ضد الفصل العنصري، انتصر السلم والديمقراطية الآن في جنوب أفريقيا. وقد رحبت بوروندي من قبل، حكومة وشعبا، بهذا الانتصار الذي يستحقه شعب جنوب أفريقيا الباسل، والذي استعاد بذلك مكانه الصحيح في مجتمع الأمم.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد في وقت يحفل بالعديد من الأحداث الخطيرة وغير المتوقعة. فقد وقعت كوارث كثيرة في أنحاء العالم: فمن المجاعة الى الحرب الأهلية والارهاب وغيره من ويلات الأزمنة الحديثة، مثل الأصولية الدينية وعودة ظهور الحركات أو الروابط أو الأحزاب السياسية المنادية بالحصارية واقصاء الغير، وكل هذه ويلات تحمل في ثناياها بذور التقسيم بين البشر.

قبل عام مضى، ومن على هذه المنصة، حمل الرئيس الراحل ملكيور ندادي الى هذه الجمعية رسالة سلام وصداقة وأخوة وتضامن. وحدث هذا ولما تمض إلا فترة وجيزة على اجراء الانتخابات التعددية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، والتي وجد العالم قاطبة أنها حرة وشفافة. وبعدئذ، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اغتيل الرئيس ندادي نتيجة عمل طائش أحرق أغرق بوروندي في الأسى والانقسام والمجازر السياسية والاثنية وأثار محنة أليمة للديمقراطية التي تحققت بشق الأنفس. ومنذ ذلك اليوم المشؤوم، وبوروندي تعاني أزمة سياسية ومؤسسية واجتماعية واقتصادية خطيرة، ما زالت أصدائها تتردد حتى اليوم. ونحن نتذكر جميعا الصور التي لا تحتمل التي وزعتها وسائل الإعلام الدولي.

فلنتذكر أيضا أن خليفة الرئيس ندادي، السيد سيبرين نتارياميرا قد قضى نحبه على نحو فاجع في حادث تحطم طائرة في كيغالي في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وهو الحادث الذي أودى كذلك بحياة رئيس الدولة

ولا يمكن أن يفوت أحد أن مأساة رواندا مأساة هزت الضمير الإنساني على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والدولية كلها. إنها وصمة عار لا على جبين أولئك الذين هم وراء الابادة الجماعية، أو الذين يرتكبونها فحسب، بل أيضا على جبين الإنسانية جمعاء لأنها لم تخف لنجدة شعب معرض للخطر. وبلدي يحذوه الأمل في أن يقدم الى العدالة المذنبون في هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، وأن ينالوا العقاب الذي يستحقونه. ونحن نشجع حكومة رواندا على مواصلة سياسة المصالحة التي تنتهجها، وعلى بذل قصارى جهدها من أجل كفالة عودة جميع اللاجئين الروانديين الى وطنهم.

إن الأزمة في رواندا قد ترتبت عليها نتائج مؤسفة للدول المجاورة، وفي مقدمتها بوروندي التي تشبه رواندا من النواحي العرقية واللغوية والثقافية. والمأساة الرواندية قد ترتبت عليها نتائج سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية وبيئية. ولا يلزمنا أن ندخل في التفاصيل لأن العالم بأسره قد رأى على شاشات التلفاز المد البشري الهارب وهو يصطرع من أجل اللجوء الى البلدان المتجاورة، مثل بوروندي وتنزانيا وزائير. ومشكلة اللاجئين مشكلة خطيرة في منطقتنا دون الاقليمية منذ التسعينات. وهي، كما تعلم الجمعية العامة، مشكلة إنسانية وسياسية معا فهي تثير الخلاف بين الدول المتجاورة، وتولد الريب فيما بينها. فالبعض يرى في اللاجئين عبئا اقتصاديا واجتماعيا، والبعض الآخر يرى فيهم تهديدا للأمن.

لهذه الأسباب، نقترح بأن يتم في أسرع وقت ممكن تنظيم مؤتمر دولي عن السلم والاستقرار والتنمية في منطقتنا دون الاقليمية، منطقة البحيرات الكبرى الافريقية. فالمسألة تكمن، في الأجل القصير، في حل مشكلة اللاجئين. وينبغي في الأجل المتوسط، إنشاء آليات فيما بين الدول لكفالة السلم، ودعم الاستقرار وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومثل هذا المؤتمر يصح أن يمهد السبيل لإنشاء مجموعة اقتصادية أكثر قابلية للحياة تؤلف بين المنظمات القائمة، مثل الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، ومنظمة حوض نهر كاغيرا، وتكيفها على نحو أفضل مع الحقائق القائمة في منطقتنا دون الاقليمية. ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر يمكن أن يساعد على تحقيق التكامل بين دولنا التي تتشاطر التاريخ نفسه تقريبا، والحيز الجغرافي ذاته، وفوق كل ذلك القدرة على التفاهم باستخدام لغات مشتركة. ووفد بلدي على استعداد لتقديم مقترحات محددة بهذا الشأن.

ونعتقد أن اختيار السيد سيلفيستري نتيبانغوانغا رئيسا للجمهورية بتوافق الآراء، وترشيح رئيس للوزراء ينتمي الى المعارضة بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة ائتلافية، كل هذه عوامل تمضي الى استعادة الأمن والثقة بين مختلف عناصر المجتمع البوروندي وتيسر عودة الأشخاص المشردين واللاجئين الى ديارهم في المناطق المرتفعة. كما أن لها أهمية بالغة في تشجيع إعادة التعمير والانعاش الاقتصادي للبلاد.

إن حكومة الائتلاف الوطني التي أنشئت نتيجة توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في المفاوضات بين الشركاء السياسيين، لديها مهمات رئيسية تتمثل في إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرت جزئيا أو كليا، وشن حملة ضد الشعور العام بإمكان الإفلات من العقاب، وتهيئة الظروف التي تضمن الأمان والسلم للجميع في بوروندي. فالمهمات التي تنتظرنا هائلة ولا يمكن الاضطلاع بها دون تضامن ومساعدة المجتمع الدولي على الصعيدين الثنائي و/أو المتعدد الأطراف.

وننتهز هذه الفرصة أيضا للتذكير بمطالبة حكومة بوروندي بتنظيم لجنة دولية محايدة لتقصي الحقائق تحدد المسؤولية عن الانقلاب الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمجازر التي أعقبته. لقد وقف المجتمع الدولي الى جانبنا دوما في أوقات الشدة، وإننا لعللى يقين من أنه سيواصل دعم جهودنا بتوفير مساهمة طارئة خاصة من أجل الانعاش الاقتصادي وإعادة التعمير.

إننا نكرر كذلك مناشدتنا للأمم المتحدة والبلدان الصديقة أن تواصل تأييدها لدعاة السلم والتقدم في بوروندي، وأن تثبט وتدين كل من قد يحاولون، في الداخل والخارج، استعمال العنف لحل المشاكل التي نعاني منها. إن السكوت اليوم يعني التواطؤ وهذا في ذاته جريمة.

إن الحلول الدائمة لمشاكل بوروندي السياسية لا يمكن تحقيقها إلا اذا عولجت في سياق دون اقليمي. فمنذ سنين ونحن نشهد تحركات قسرية للسكان في أعقاب أعمال عنف ترتكب في بعض بلدان منطقتنا دون الاقليمية. وهذه التحركات التي كثيرا ما تتعذر السيطرة عليها تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية، والجبهة الوطنية القومية في ليبيريا، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والذي يرمي إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع. وجمهورية بوروندي تشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سياسية لهذا الصراع الذي لا يزال يسبب كل هذا الأسى لشعب ليبيريا.

إننا نؤيد كذلك خطة الأمم المتحدة للسلم في الصحراء الغربية التي تتضمن اجراء استفتاء يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره بنفسه.

إن أفريقيا اليوم ساحة لأكثر عدد من الصراعات المسلحة في العالم. ويعني عدم الاستقرار السياسي هذا أننا لا نتمكن من الانصراف إلى جهود التنمية في بلداننا، على الرغم من الموارد الطبيعية الضخمة الموجودة في قارتنا. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان كي يتوقف الأفارقة عن لوم عناصر خارجية على ما يصيبهم من محن، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا بد لأفريقيا أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تحدد الخطوط الرئيسية لتنميتها في ضوء واقعها. ويجب علينا أن نحترم هويتنا عند قولنا أي اسهام ايجابي يأتي من الخارج. وبوروندي لا يساورها شك في أنه سيحين اليوم الذي تبدي فيه أفريقيا قدرتها على تحسين ذاتها، وتكون قادرة فيه على الاسهام بدرجة أكبر في رفاه البشرية. بعبارة أخرى، إن قارتنا التي تمر حالياً بفترة من الاضطراب ستتوصل، عبر الاصلاحات الديمقراطية الجارية الآن، إلى الحرية والتنمية اللتين تصبو اليهما.

إن بلدي يرحب بالعصر الجديد الذي بدأ في الشرق الأوسط. فشعوب تلك المنطقة ستتمكن في نهاية المطاف من العمل معاً من أجل تحقيق السلم والأمن والتنمية. ونحن نشيد بجميع البلدان والمؤسسات التي أسهمت في جهود الوساطة، ونشجعها على مواصلة بذل جهودها الدبلوماسية بغرض تحقيق تسوية نهائية لا رجعة فيها لهذا الصراع الذي دام فترة طويلة جداً.

إن الحالة في البلقان تدعو للقلق أيضاً. ويجب مواصلة العمل للتوفيق بين مواقف مختلف الأطراف. إن الحرب لا تحل مشاكل التعايش وحسن الجوار بين الشعوب.

ستحتفل الأمم المتحدة في العام المقبل بنصف قرن من وجودها. وفي غضون ٥٠ عاماً، أنجزت المنظمة مهام كبرى عديدة، فتغلبت على عدة عقبات، وصمدت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأسهمت في تحقيق الانفراج الدولي، وساعدت وكالاتها المتخصصة ملايين الناس أثناء الشدائد. لقد ظلت المنظمة ملتزمة دائماً بالعمل على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتمكنت من تعزيز العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق، وحققها في تقرير المصير. ولقد أسهمت الأمم المتحدة في الحوار بين شعوب ودول العالم عن طريق تشجيع علاقات التعاون والتضامن.

ومع ذلك، فإن المنظمة، شأنها شأن أي عمل إنساني، بعيدة عن الكمال. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها من أجل تسوية الصراعات المسلحة، لا بد لنا أن نذكر أن تعنت بعض الأطراف المحاربة وميلها إلى جلب الأمور إلى حافة الهاوية يقللان من الآمال في السلم.

وفي أفريقيا، يبدو أن الصراعات في الصومال وأنغولا وليبيريا مستمرة إلى الأبد، على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل حلها.

أما عن الأزمة في الصومال، فنحن نعلم أن التدخل الكبير من جانب أصحاب القلنسوات الزرقاء هو الذي أدى إلى جلوس الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات. ولقد أوحى العملية ببعض الأمل في أن يحقق شعب الصومال المصالحة. إلا أن الصراع، للأسف، لا يزال مستمراً. وبوروندي نعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل هذه العملية، مستخدمة جميع الوسائل التي يأذن بها الميثاق. وفي الوقت نفسه، تدعو الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتها سلمياً، وإلى تقديم كل مساعدة ممكنة إلى كل جهد يرمي إلى التوسط بينها.

وفي أنغولا، تستمر الحالة السياسية والعسكرية في التدهور، مع تصاعد في القتال وتزايد في انتفاء الثقة بين المتحاربين. ودولتي، إذ ترحب باستئناف العملية التفاوضية بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) ترغب في تكرار المناداة بوقف الأعمال العدائية التي سببت لشعب أنغولا كل تلك الآلام الكبيرة.

في ليبيريا، لم يحل السلم بعد، فثمة تأخير في تنفيذ اتفاق كوتونو، الذي وقعته يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣

بلادنا جهدا لضمان أن يكون الإعلان الذي سيصدر عن مؤتمر قمة كوبنهاغن معبرا تعبيرا صحيحا عن شواغل الشعوب الفقيرة.

إن مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية تشكل أزمة أيضا، ويجب تناولها بابتكار أكثر مما حدث في الماضي. لقد اعتمدت استراتيجيات كثيرة لحل المشكلة. واتخذت إجراءات محددة من جانب الدائنين لإعادة هيكلة ديون تجارية وفي بعض الحالات ألغيت ديون ثنائية. ولكن لا تزال كما أشار الأمين العام، الجهود التي بذلت حتى الآن لتخفيف عبء المديونية المتعددة الأطراف بعيدة عن أن تكون مرضية.

ولذلك فإن موضوع المديونية المتعددة الأطراف ينبغي أن يدرس بعناية أيضا. وبلادي تأمل أن تسفر المناقشات المقرر إجراؤها بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالمديونية عن نتائج يمكن أن تخفف عبء المديونية المتعددة الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصادات الهشة لأقل البلدان نموا.

إن الحالة الراهنة فيما يخص العلاقات التجارية حالة مثيرة للانزعاج الشديد. فالبلدان المصدرة تضع حواجز كبرى أمام استيراد بعض المنتجات من البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تفتح البلدان النامية، تحت تأثير السياسات التحريرية، أبوابها على اتساعها أمام المنافسة الأجنبية.

ووفقا لأوثق المصادر، فإن الخطر الذي يلحق بالبلدان النامية يزيد على مقدار المساعدة المخصصة لها؛ ومع هذا، فإن البلدان الغنية لو أزالوا جميع العوائق أمام استيراد المنتجات من العالم الثالث، لبلغت الزيادة في الصادرات من البلدان النامية قيمة تعادل ضعف قيمة المساعدة المقدمة إليها.

إن نتيجة جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية يبشران بنظام أكثر انصافا وتنظيما للتجارة العالمية. ونحن نواصل الأمل في أن تتخذ تدابير مصاحبة لتجنب تهيمش البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتفكيرنا، إنما يتجه بشكل خاص، إلى أقل البلدان نموا التي تتعرض لخطر معاملتها في منظمة التجارة العالمية الجديدة كما يعامل الأقارب الفقراء في الأسرة.

وعلى شبه الجزيرة الكورية، نتمنى أن تتحقق إعادة التوحيد الطوعية السلمية لكوريا. ونحن نشجع أيضا استمرار المفاوضات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، بأمل أن يزيلا جميع الشكوك فيما يتعلق بالمشكلة النووية.

وكما أشار الأمين العام ببلاغة في "خطة للتنمية" لا يمكن أن يكون هناك سلم دون تنمية. كما أن تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٤ يذكر أيضا:

"إن غياب السلم يمكن أن يعوق التنمية فعلا؛ إلا أنه بدون تنمية يتعرض السلم نفسه للخطر".

إن التنمية تتطلب تعاوننا ومساعدة دوليين من الدول الأخرى. والميثاق يضع من بين أهداف الأمم المتحدة:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

إن المشاكل الناجمة عن صيانة السلم والأمن وتلك التي تتسم بطابع إنساني، وبخاصة بعد الحرب الباردة، أدت بالمنظمة إلى أن تمتد نطاق عملياتها إلى أركان الأرض الأربعة، حتى أن بعض المراقبين أصبحوا يخشون من إهمال الأنشطة الإنمائية ما دامت الاحتياجات العاجلة والفورية تستحوذ على كل اهتمام المنظمة. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك بالقول بأن بحث أمور التنمية ينبغي أن ينقل من الجمعية العامة إلى مؤسسات أخرى تكون مهياة لذلك على نحو أفضل.

وفي بوروندي، نعتبر أن التنمية وما يتصل بها من مشاكل واحتياجات، يجب أن تكون أيضا من بين أولويات الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك مكان أفضل من الجمعية العامة لتناول المشاكل العالمية المتداخلة مثل مشاكل الفقر، والديون، والبيئة، والمساعدة الإنمائية، وغيرها من المشاكل العالمية الشائكة بنفس القدر.

فيما يتعلق بموضوع مكافحة الفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى، تعلق بوروندي أملا كبيرا على مؤتمر القمة العالمي المقبل من أجل التنمية الاجتماعية، حيث تنوي أن تمثل على المستوى المناسب. ولن يدخر وفد

إننا جميعا نتطلع إلى السلم والعدالة والحرية. ولا بد أن ننجح في تحقيق مساعيها حتى نعطي الأجيال المقبلة فرصة العيش في عالم أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل السودان الذي طلب الكلمة ممارسة حق الرد. وأذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات في ممارسة حق الرد على ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية. وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد يسن (السودان): إن حديث بعض الوفود عن القلق لاستمرار النزاع في جنوب السودان ومعاونة المواطنين يفرض علينا الرد عليه هنا.

إن السودان، باعتباره المتضرر الأساسي من استمرار الحرب والنزاع، لهو أشد قلقا نسبة لأن هذه الحرب تستنزف أرواحا وطاقات بشرية ومادية عزيزة نحن في حاجة قوية لتوجيهها نحو التنمية والتقدم.

ما كان لهذه الحرب أن تستمر كل هذا الوقت لولا الدعم المباشر الذي ظل التمرد يجده من قوة خارجية لا تريد تفرغ السودان للتنمية والتقدم وتعزيز الوحدة.

هذه المشكلة التي زرعها الاستعمار ظلت قنبلة موقوتة وشوكة في خاصرة السودان حتى قبل استقلاله. ولعله جدير بي أن أذكر أن الحكومة الحالية منذ استلامها للسلطة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ وضعت حل هذه المشكلة على قمة أولوياتها، فسارعت لعقد المؤتمر الوطني لقضايا السلام في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، الذي أكد حقيقة أن هذه المشكلة سياسية خلقها التباعد بين مستويات التنمية في مختلف أجزاء البلاد.

ولم تكتف الحكومة بذلك بل شرعت في التفاوض مع التمرد في أديس أبابا في آب/أغسطس ١٩٨٩ ونيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أيضا، ثم عقدت جولتين في أبوجا. ولم تنتظر الحكومة نهاية المفاوضات لوضع أسس الحل، فقامت بتطبيق الفيدرالية، فتم تقسيم البلاد إلى ٢٦ ولاية منها عشر ولايات بالجنوب، وأقامت قرى السلام ومشروعات التنمية في الولايات الجنوبية، وكونت بها حكومات مما جعل المواطنين النازحين يعودون إليها في أعداد كبيرة كجزء من جهد السلام في الداخل حيث باشرؤا برامج التنمية المحلية في مجالات الزراعة والتعليم وغيرها.

إن المجتمع الدولي، ما برح يدرك منذ سنوات الطابع غير المستدام للتنمية وأنماط الاستهلاك التي ظلت متبعة حتى الآن دون اهتمام بحماية البيئة.

وكما يؤكد الأمين العام في "خطة للتنمية" فإن البيئة، شأنها شأن السلم، والاقتصاد، والمجتمع، والديمقراطية، تؤثر على جميع جوانب التنمية. وفي السنوات القليلة الماضية، تناولت الجمعية العامة بشكل جاد قضايا البيئة والتنمية. ولقد تولدت عن مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو، في حزيران/يونيه ١٩٩٢، صكوك قانونية دولية ستكفل إذا ما طبقت، بيئة أفضل وتنمية أكثر انسجاما مع الأرض ومع سكانها. وبلادي، بوروندي، قد وقعت بالفعل على هذه الصكوك، وستصدق عليها قريبا.

لقد تابعت بوروندي عن كثب المناقشات الجارية منذ زمن في الأمم المتحدة بغية إصلاح مجلس الأمن وتحسين طرق عمله. إن الأفكار المطروحة متنوعة فعلا. ونحن يساورنا أمل وطمح في أن تؤدي هذه المناقشة إلى حل يحافظ على فعالية مجلس الأمن بينما يسمح للبلدان النامية بأن يكون لها صوت مسموع داخل تلك الهيئة.

إذا ما أريد للإصلاحات الديمقراطية التي ترغب فيها شعوبنا أن تكون دائمة لا رجعة فيها، وجب أن يكون هناك دعم من المجتمع الدولي، لأن الديمقراطية في ظل خلفية من الأزمات الاجتماعية، أو البطالة، أو الفقر، يمكن أن تكون وهما. وبلدي يعلق أملا كبيرا على الأمم المتحدة، فهي وحدها التي يمكنها أن تسهم في حل مشاكل البشرية الراهنة، مثل مشاكل السكان، والبيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصحة، وبخاصة في وقت تتعرض فيه بعض بلدان العالم لأمراض مستوطنة تهز كيانه. ونحن لا يمكننا أن نتجاهل وبال عصرنا، مرض "الإيدز". فلا بد أن يعبئ المجتمع الدولي جهوده للقضاء على هذا الوبال.

ونحن نعرب عن الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة توخي المبادئ والأهداف الواردة في ميثاقها. ودعاؤنا هو أن تصبح العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية، وأن يظهر نظام سياسي اقتصادي جديد يكون أكثر إنصافا وعدالة.

ونأمل أيضا، ونحن نقتررب من نهاية هذا القرن، أن تتمكن منظماتنا من تحقيق نتائج ملموسة، وبخاصة في إزالة شبح الجوع والفقر والحرب.

وعليه فإن السودان يؤكد مرة أخرى أن عدم إزالة الفقرات المسيئة للإسلام سيظل حائلا دون تعاون السودان مع هذا المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي الذي يرغب في مخاطبة الجمعية العامة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة المالية للمنظمة.

هذه المسألة تناولتها وفود عديدة خلال المناقشة العامة - وفي كثير من الأحيان بصراحة لا مواربة فيها.

وقد أشير إلى أنه لا فائدة من إعادة تحديد مسؤوليات الأمم المتحدة ما لم تكن الموارد متوفرة للاضطلاع بتلك المسؤوليات.

وذكر أن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للمطالب التي تطلب منها بصدد حفظ السلم، إنما تعتمد على استعداد الدول الأعضاء للإسهام بالموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور.

كما ذكر بجللاء أقوى أن الأمم المتحدة تصنع المعجزات بما لا تدفعه لها الدول الأعضاء، ولكنها ببساطة لا يمكن أن تواصل عملها اعتمادا على الاستدانة من معين أخذ ينضب.

وفي نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٤، تجاوزت ديون المنظمة ١,٧ بليون دولار. ويتضمن هذا مبلغا يقرب من بليون دولار مستحقا لنحو ٧٠ دولة عضوا لما أسهمت به من قوات ومعدات لبعثات حفظ السلم. وفي الوقت ذاته، فإن الأمم المتحدة مدينة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لبايعين وموردين. وهي مدينة بمبالغ قدرها ٣٢٥ مليون دولار مأخوذة من فوائض الميزانية في سنوات سابقة وكان ينبغي ردها للدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنظمة إلى زهاء ٤٠٠ مليون دولار شهريا للوفاء بنفقات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلم.

وفي مقابل هذه المطالب المالية الساحقة، كان بحوزة الأمم المتحدة من الأرصدة النقدية، يوم ٣١ آب/

واستمرارا في نهج التفاوض، بحسبانه النهج الأصح لإيجاد حل سلمي وعادل للمشكلة، طلبت الحكومة من رؤساء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيفاد) العمل على استمرار الأطراف في التفاوض.

وكدليل على حرص الحكومة للوصول إلى السلام رأت في سير عملية وساطة (إيفاد) بعض البطء، مما حدا بها لاقتراح آلية أكثر عملية لاستمرار المفاوضات في إطار الدبلوماسية المكوكية.

إننا على قناعة تامة بأن التمرد لا يقدم على المفاوضات بجدية حيث أكثر من المراوغة، والتضليل، والدخول في المتاهات الإجرائية وتعويق المفاوضات. كما أن ممارساته من انتهاك لحقوق الإنسان، وخطف وتجنيد الأطفال، وقتل عمال الإغاثة، تقف دليلا على أنه المسؤول أولا عن عدم تقدم المفاوضات بالدرجة المرجوة.

أما حديث السيد وزير خارجية زامبيا الشقيقة عن قلق بلاده من تدهور حالة حقوق الإنسان في السودان عامة، فإنه حديث غريب، إذ أن سفير السودان قام بتقديم أوراق اعتماده إلى فخامة رئيس زامبيا الأسبوع الماضي، وسمع منه حديثا إيجابيا طيبا عن السودان، وحرصا على علاقات زامبيا بالسودان. وجددير بالذكر أن رئيس زامبيا قد زار السودان، كأول دولة يزورها بعد انتخابه رئيسا. ويؤسفني أن حديث السيد وزير خارجية زامبيا يمثل صدى لحملة إعلامية تستهدف الحكومة الحالية، ولا تسندها أي حقائق. لقد ظل السودان يفتح أبوابه لاستقبال كل من يريد التأكد عن حالة حقوق الإنسان، وكل من زار السودان تأكد من أن أهداف هذه الحملة هي الكيد السياسي لحكومة السودان، وإنها إنما تقوم على سياسة انتقائية متحيزة ليس إلا.

أما الوثيقة التي وزعت مع كلمة السيد رئيس الاتحاد الأوروبي فقد جاء تأييدها للمقرر الخاص بحقوق الإنسان في السودان والذي حمل تقريره بعض اللوم على السودان وقام بإساءة مباشرة للدين الإسلامي الذي يتبعه أكثر من بليون مسلم في مختلف بقاع العالم. كما أن هذا المقرر قد نصّب نفسه طرفا في العمل السياسي الداخلي في السودان بمشاركته في كافة نشاطات المعارضين السودانيين، مما يزيل عنه الحيادة المطلوبة في شخص يعمل باسم المجتمع الدولي.

الدول الأعضاء التي تظل في انتظار مستحقاتها من الأمم المتحدة، إنما تقوم بذلك بعملية تمويل للمدفوعات المتأخرة على الدول الأعضاء الأخرى. وهذه حالة غير مرضية.

ويسرني أن أؤكد أن عددا من الدول الأعضاء قام في الأسابيع الأخيرة بدفع مبالغ كبيرة. وقد أدى هذا إلى تحسن الحالة. فقد أمكن دفع بعض المبالغ للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات. إلا أن التحسن ليس حلا. فالتدقيق النقدي الآتي من دول أعضاء إلى المنظمة أعقبه تدفق نقدي خارج إلى دول أعضاء لسداد تكاليف تحملتها هذه الدول. وبذلك تكون الحالة قد خضت حدتها بصورة مؤقتة ولكنها لم تحسم. فما زالت التبعات المالية للمنظمة تفوق بكثير المبالغ النقدية المتاحة لها، وبالتالي فإن الحالة المالية ما زالت مزعزعة.

ولا تقتصر المشكلة على تأخر مدفوعات الدول الأعضاء أو تأجيلها؛ فهناك مشكلة أعمق من ذلك. إن الاحتياطات النقدية للمنظمة محدودة للغاية. وصندوق رأس المال العامل الذي يمثل أقل من احتياجات شهر واحد من الميزانية العادية، قد استنفذ كله الآن تقريبا. وفي الوقت الحالي لا توجد عمليا أية نقدية في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم.

والمنظمة ببساطة لا يمكنها أن تعمل بفعالية في ظل هذه القيود. ويجب أن تكون لدينا قاعدة مضمونة من رأس المال مصحوبة باحتياطات نقدية. وبالتالي أطلب إلى الأعضاء ألا ينظروا فحسب في المشاكل الناجمة عن تأخير وتأجيل المدفوعات، بل أن ينظروا أيضا في المشكلة الجوهرية المتمثلة في عدم كفاية الاحتياطات. وأطلب أن ينظر الأعضاء على سبيل الاستعجال في هذه المسائل.

هناك عنصر هام آخر في الهيكل المالي للمنظمة، هو أسلوب تحديد الأنصبة المقررة. وقد اعتمدت الدول الأعضاء، على مر السنين، ثلاثة مفاهيم أساسية تتعلق بنفقات المنظمة.

وأحد هذه المفاهيم هو "القدرة على الدفع". فالدول الأعضاء التي تملك موارد أكبر، بحساب المتوسط الفردي العام فيها، وقدرة أكبر على الدفع تتحمل نصيبا أكبر من التكاليف. المفهوم الثاني - بالنسبة لنفقات حفظ السلم - هو أن أعضاء مجلس الأمن الدائمين يتحملون مسؤولية

أغسطس من هذا العام، ٣٧٥ مليون دولار. وفي ذلك الوقت كانت الدول الأعضاء مدينة بما يقرب من ٣,٢ بليون دولار من الاشتراكات المقررة وغير المدفوعة - وأكرر ٣,٢ بليون دولار.

وفي رسالتي المؤرخة ٢١ تموز/يوليه من هذا العام، والموجهة إلى رئيس الجمعية العامة السابق، وجهت الانتباه إلى الحالة الخطيرة التي نواجهها في الحسابات النقدية لعمليات حفظ السلم. وأجملت عددا من تدابير الطوارئ. وبينما استجابت عدد من الدول الأعضاء بصورة إيجابية، لا تزال المشاكل قائمة. وبناء على ذلك، استرعي مرة أخرى انتباه الجمعية العامة إلى هذا الوضع الخطير. ويجب أن نعمل معا على استعادة الأساس المالي السليم، حتى يتسنى للمنظمة أن تواصل عملها في خدمة الدول الأعضاء.

إن أسباب حالتنا المالية المزعزعة واضحة.

السبب الأول هو تأخر الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة لكل من الميزانية العادية وعمليات حفظ السلم. ففي حين أن بعض الدول الأعضاء تدفع أنصبتها المقررة في موعدها، فإن دولا أخرى عديدة لا تقوم بذلك. وبحلول نهاية آب/أغسطس لم يكن قد دفع الأنصبة المقررة للميزانية العادية بالكامل سوى ٥٦ من الدول الأعضاء، ولم تكن ٧٠ دولة عضوا قد سددت بعد أي مبلغ من أنصبتها المقررة للميزانية العادية لعام ١٩٩٤. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ظلت هناك ٦٢ دولة عضوا لم تقم بسداد أي مبلغ.

السبب الثاني يكمن في عملية اعتماد ميزانيات ومخصصات عمليات حفظ السلم. وذلك أن شهورا تنقضي بين تاريخ موافقة مجلس الأمن على بعثة ما لحفظ السلم، وتاريخ تلقي أول مبلغ نقدي لدفع تكاليفها. وعلى اثر موافقة مجلس الأمن، يتعين إعداد واعتماد ميزانيات مفصلة للبعثات وذلك قبل أن يتسنى تحديد الأنصبة المقررة المطلوبة. ومن الواضح أن مزيدا من الوقت ينقضي قبل أن تدفع بالفعل الأنصبة المقررة.

وبعبارة أخرى، يؤدي التأخر والتأجيل إلى إيجاد خلل في الوضع النقدي للمنظمة. فالتدقيق النقدي إلى المنظمة أقل بكثير مما تحتاجه للوفاء بالتزاماتها. وبسبب تأخر المدفوعات وإرجائها، كان على المنظمة، بدورها، أن تؤخر مدفوعات هي المستحقة للدول الأعضاء. والواقع أن

ما نستطيع أن نفعله هو أن نقدم لها الوسائل اللازمة لممارسة هذه القدرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر الأمين العام على البيان الهام الذي ألقاه توا.

قبل التقيد بالعرف المتبع حيث يقوم رئيس الجمعية العامة بتلخيص البيانات التي أُلقيت خلال المناقشة العامة، أريد بكل إخلاص أن أشكر جميع المتكلمين الذين هنا وني وتمنوا لي التمنيات الطيبة في القيام بالمهام التي أنيطت بي من جانب الجمعية، وإنني أقدر تمام التقدير هذه الكلمات الرقيقة. وإنني أؤكد للأعضاء أنني تحت تصرفهم بالكامل للعمل عن كثب مع جميع الوفود من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة.

ودون أن نخشى أن يجانبنا الصواب يمكننا أن نقول بالفعل إن دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين ستكون دورة غير عادية بالنظر إلى العدد الكبير من المشاركين والمستوى الرفيع للوفود. لقد كان لنا شرف الاستماع إلى بيانات من ملك، و ٣١ رئيسا، و ١٤ رئيس حكومة، وولين للعهد و ١٢٠ وزيرا و ١١ رئيس وفد، وقد أعربوا هؤلاء جميعا ببلاغة عن تصورات بلادهم للحالة العالمية اليوم.

وبعد أن درست البيانات التي أُلقيت في المناقشة العامة، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولا، أنني ألاحظ أن المجتمع الدولي بصفة عامة يشعر بالإحباط إزاء الوعود التي لم تتحقق في بناء عالم ما بعد الحرب الباردة المتمسك بالسلم والأمن العالميين.

ونحن نعترف أنه كان هناك بعض التقدم الملموس في مجال حقوق الإنسان وإقرار الديمقراطية. ولكن العدد المتزايد من الصراعات الإقليمية والأهلية الجارية في خلفية سميتها التعصب العرقي والديني، وعدم اليقين والتردد اللذين اتسمت بهما خطى نزاع السلاح النووي، أمور تترك في نفوسنا انطبعا بأن الحالة العالمية اليوم قد أصبحت أكثر تعقيدا لأن التهديدات أصبحت أقل تركزا.

وفي صدد هذا التخوف أرحب بالاعتراف الإجماعي في المناقشة العامة بمزايا الدبلوماسية الوقائية، وضرورة تقديم الوسائل المالية والعسكرية لتنفيذ عمليات صيانة السلم على نحو فعال. وإن الاهتمام العام للمتكلمين جميعا

خاصة، وأن من تكون مواردهم أكبر ينبغي أن يتحملوا قسما أكبر من التكاليف. المفهوم الثالث هو أن إعادة تحديد قيم اشتراكات الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم على معايير موضوعية.

وقد ترغب الدول الأعضاء في استعراض التطبيق المبدئي لهذه المفاهيم الخاصة بتقاسم نفقات المنظمة. ويجب أن تنظر الدول الأعضاء بحدية فيما إذا كان الجدول الحالي للأنصبة منصفًا. وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن شكوكها القوية في ذلك المقام. وقد يؤدي هذا الاستعراض إلى تعديلات للترتيبات القائمة. ومن الأهمية بمكان أن ترى الدول الأعضاء عدالة في ترتيبات تقاسم نفقات المنظمة.

وفي تقريرني بشأن أعمال المنظمة (A/49/1)، أكدت على الحاجة الملحة للتغلب على الحالة المالية الحرجة التي تواجهها الأمم المتحدة. لقد بلغت تلك المشكلة حدا يقوض فاعلية المنظمة ككل. فقدرة الأمم المتحدة على القيام بوظائفها التي أنشئت من أجلها تتعرض الآن للخطر.

وهذه لم تعد مجرد مسألة مالية، إنها مسألة سياسية عاجلة.

وتتضمن وثيقة يجري توزيعها الآن على الوفود أثناء كلمتي هذه، مزيدا من التفصيل للأفكار التي وصفتها. وإنني أقدمها كإسهام في حل هذه المسألة الحيوية. إن هذه المسائل تتطلب نظرا على أعلى مستوى سياسي. ومن الأهمية بمكان أن تواجه الجمعية العامة هذه المسائل رأسا وبفاعلية هذه السنة.

وإنني أقف على أهبة الاستعداد، سيدي الرئيس، لتقديم أية معلومات إضافية أو أية مساعدة أخرى قد تطلبونها بشأن هذا الموضوع الهام. وقد طلبت من وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم أن يكون تحت تصرفكم لهذا الغرض. وإنني واثق كل الثقة، بأنه في ظل توجيهكم، ستستجيب الجمعية العامة.

وأشكر الجمعية على إتاحة هذه الفرصة لي للكلام. وإنني واثق بأننا نستطيع سويا أن نظهر البصيرة والارادة اللازمين لحل هذه المشاكل العاجلة. وفي هذه المرحلة من تاريخ الأمم المتحدة، عندما تصبح قدرتها الكامنة أكثر وأعظم مما كانت عليه في أي وقت مضى يكون أقل

ولا يساورني أي شك في أن هذه الجهود ستسفر عن نتائج يقبلها الجميع.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أرحب باجتماع قمة مجلس الأمن المقبل حيث أن من الواضح أنه سيتيح، الى جانب القرارات الهامة الأخرى التي سيتخذها هذا المحفل الأعلى، معلومات مفيدة تقدم المزيد من المدخلات الى أعمال الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وإذ أنتقل الى آخر ملاحظاتي، وإن لم تكن أقلها أهمية، أشير الى الاهتمام الذي أبدى طوال المناقشة العامة بالوضع المالي للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، استمعنا توا الى البيان الهام للأمين العام الذي وصف جميع جوانب هذه المسألة.

إن محور القلق يتمثل فيما يلي، في مواجهة الزيادة في ما يتعين على الأمم المتحدة القيام به، وخاصة في مجالي عمليات حفظ السلم والمساعدة الإنسانية، فإن الموارد المالية المتاحة الآن غير كافية.

لقد أصبحت الحالة المالية للأمم المتحدة اليوم بالغة الخطورة. وتنبع الصعوبات، الى حد ما، من تأخير الدول الأعضاء في دفع أنصبتها. ولكن من الواضح أنه ينبغي تناول هذه المسألة من جميع جوانبها، بما في ذلك، في جملة أمور، مسألة جدول الأنصبة المقررة. وأعتقد أن هذه نقطة هامة وينبغي دراستها بما تستحقه من هدوء وصفاء. وأنا واثق من أن الوفود ستتناول هذه المسألة، وستعقد في أقرب وقت ممكن، المشاورات اللازمة للتوصل الى الاجابة السليمة لهذه المسألة الهامة.

وبصدد الأمور المالية أتطرق لمسألة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي أرجئ النظر فيها من الدورة الثامنة والأربعين الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، في إطار إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأذكر إنني أنظر في أمر دعوة رئيس الفريق العامل الى مواصلة مشاوراته، وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه الجهود ستحظى بالنجاح.

وفي الختام، أود أن أكرر ما قيل ببلاغة هنا خلال هذه المناقشة العامة المنيرة للغاية، وهو أنه يتعين على الأمم المتحدة، في عشية عيدها الخمسيني، أن تتكيف مع التطورات الجارية في عالم اليوم.

بهذه المسألة يؤكد سلامة "خطة للسلام" التي وضعها الأمين العام - اذا كانت ثمة حاجة الى أي تأكيد لذلك.

ثانياً، ألاحظ بارتياح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد احتلت مكاناً بارزاً في غالبية البيانات. وفي ذلك المضمار فإن "خطة للتنمية" المقترحة من جانب الأمين العام اعتبرت عن حـق عنصراً مكملاً لا غنى عنه لـ "خطة للسلام"، لأن مظاهر عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية أمور تمتد جذورها في كثير من الأحوال الى الفقر وعدم التكافؤ الاجتماعي - الاقتصادي. وكان هناك تأكيد خاص على ضرورة الاسراع بإقامة آلية عملية لتنفيذ خطة التنمية من خلال برامج ذات توجه عملي. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة استئناف ما كان يعتبر فصولاً عظيمة في تاريخ الأمم المتحدة أي الحوار بين الشمال والجنوب، ومؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى للتجارة والتنمية - حتى يمكن أن يعود الكفاح من أجل التنمية الى قلب أنشطة الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، كان من المطمئن أن المجتمع الدولي لا يزال يولي نفس الأولوية الى افريقيا، إذ أنه لا يزال هناك اهتمام مستمر بجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية افريقيا في التسعينات. وفي ذلك المضمار، ينبغي إعادة تنشيط الفريق العامل المعني بصندوق التنويع حتى يمكنه مواصلة عمله من أجل الإسراع لإنشاء هذا الصندوق الذي تجلى الاعتراف العالمي بأهميته.

ثالثاً، أريد أن أسلط الضوء على التعليقات التي جاءت في وقتها تماماً من جانب كثير من المتكلمين بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وألاحظ أولاً وقبل كل شيء، أن الاهتمام قد تركز على توسيع مجلس الأمن من خلال توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة. ورغم أن هذا التطور قد يبدو أمراً لا مفر منه. فإن تنوع وتعقيد الحلول المطروحة يجعل اتخاذ القرار بشأن هذه المسألة أمراً صعباً في الوقت الحاضر. وعلى أي حال، إن مناقشة الجمعية لهذا البند في الأيام المقبلة خليقة بأن توضح تفاصيل مختلف التصورات في هذا الصدد.

ولهذا، قد يكون من المفيد، بالنسبة للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية أن يستأنف عمله في أسرع وقت ممكن وأن يقوم بإجراء المشاورات اللازمة، وإنني أزمع إعادة تعيين نائبي رئيس ذلك الفريق كليهما.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام
نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

وهذه مهمة تقع بصورة رئيسية على عاتقنا نحن، الدول
الأعضاء، وبالتالي علينا أن ننصرف الى هذا العمل دون أي
إبطاء حتى يتسنى لمنظمتنا العالمية أن تواجه التحديات
الجديدة للقرن الواحد والعشرين؛ وحتى تتمكن من مواصلة
مهمتها بفعالية أكبر، باعتبارها أداة فريدة لا غنى عنها من
أجل خدمة وتعزيز السلم الدولي والتنمية والأمن.